

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٠٣ (الاستئناف ١)

الاثنين، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة ألفيار فالترويلا (شيلي)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كنيازف

إسبانيا السيدة منديس

الجزائر السيد بن شريف

ألمانيا السيد موش

أنغولا السيد غسبار مارتنس

باكستان السيد شاه

البرازيل السيد كارديسو

بنن السيد أدشي

رومانيا السيد دميري

الصين السيدة جيانغ نغ

فرنسا السيدة داشون

الفلبين السيد لكونيلو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة موير

الولايات المتحدة الأمريكية السيد أولسن

جدول الأعمال

المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة لخارجية شيلي.

اقترحت شيلي على أعضاء مجلس الأمن عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع ودور الأمم المتحدة اقتناعاً منها بأن المصالحة في المجتمعات التي مزقتها الصراعات شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم. وبدونها يمكن أن تبرز الصراعات من جديد وتشكل أزمات جديدة للمجلس.

في مرحلة ما بعد الصراعات تواجه المجتمعات تحديات عديدة: المطالبات بالعدل والمساءلة، والبحث عن الحقيقة، وتعويض الضحايا، وسيادة القانون، والاستقرار وبناء المستقبل بدون التغاضي عن الماضي. وهدف هذه المناقشة النظر في السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تستنبط من التجارب نظاماً يمكنها من تحديد العناصر المرتبطة بعمليات المصالحة في سياق استراتيجيات مرحلة ما بعد الصراع. والعواقب المؤلمة التي تخلفها أزمة من الأزمات تقتضي من عملية الإعمار المؤسسي والاجتماعي - الاقتصادي أن تكون قادرة على بناء نظام جديد يكون فيه شعور بالانتماء، مما يمكن من تفادي العودة إلى حالة الصراع.

إن المصالحة ليست هدفاً طوبوياً؛ وإنما هي الاستجابة الجماعية لمجتمع خارج من الأزمة وقد تمزق نسيجه إرباً. فالمصالحة تضع حداً للعنف، وتضع الأساس للتعايش من جديد. ويجب تركيز الجهود على تهيئة الظروف المواتية لتعزيز المصالحة، التي لا يمكن فرضها بأي حال من الأحوال. وهذه مهمة معقدة يتعين علينا فيها أن نأخذ بعين الاعتبار التجارب التاريخية - أي الحقائق السياسية والثقافية - الاجتماعية - للبلد المتضرر.

وفي مرحلة ما بعد الصراع تتاح للأمم المتحدة الفرصة للإسهام في إعادة بناء المؤسسات ومعنوياتها. وتتجاوز مسؤولية المنظمة استعادة السلم وتوفير الحد الأدنى من الظروف الأمنية في مرحلة ما بعد الصراع؛ فتشمل التعاون واستعادة القدرة على إجراء الحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع، واحترام التنوع والرغبة في العمل في إطار مشروع مشترك.

تتمتع الأمم المتحدة بمركز الهيئة المستقلة المانحة للشرعية ويجب أن تحتفظ بهذا المركز الذي يهدف إلى ضمان شروط السلام المستقر. والطابع المتعدد الأبعاد للمصالحة يوفر للأمم المتحدة نطاقاً واسعاً للعمل في مرحلة ما بعد الصراع. وفي ضوء ذلك يجب أن ننظر إلى الجهود الرامية إلى استعادة المؤسسات المدنية، وإنشاء أو إصلاح النظم القضائية، واعتماد تدابير لتعزيز مراعاة حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية. واستراتيجية المصالحة يجب أن يكون مبدؤها الأساسي الحقيقة، والعدالة والتعويض، ويجب أن تصحب ذلك سياسات اقتصادية واجتماعية حيوية.

وبالإضافة إلى الإجراءات القضائية، يقتضي الطريق إلى المصالحة سياسات واضحة للتعويض المعنوي والمادي للضحايا وأسرهم. ويجب أن تسترشد هذه السياسات بتعزيز حماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لضمان السلام وتعزيزه.

وينبغي لعمليات المصالحة أن تأخذ في الحسبان خصائص كل حالة. فما يكون مناسباً في أحد الأماكن وفي وقت معين قد لا يكون مناسباً في ظروف أخرى. وليست هناك صيغة عامة تنطبق على الجميع لتحقيق المصالحة.

ونعتقد أن المصالحة بعد رئيسي في العمل الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الصراع. ويتعين علينا النظر في تحقيق التنسيق الشامل في إطار

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل ممثل الكاميرون المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بما بينته خلال جلسة صباح هذا اليوم: أطلب إليهم أن يقصروا بياناتهم إلى ما لا يتجاوز خمس دقائق، ليتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تفضل بتعميم نصوصها كتابة، وان تدي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

كذلك، لن أدعو المتكلمين كلا على حدة إلى شغل مقاعدهم على الطاولة أو العودة إلى مقاعدهم بجانب القاعة. وإنما سيقوم موظف المؤتمرات، أثناء إدلاء أحد المتكلمين ببيانه، باصطحاب المتكلم التالي على القائمة إلى الطاولة. وأشكر الممثلين على تفهمهم وتعاونهم.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أيرلندا.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتعرب عن تأييدها لهذا البيان البلدان المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولافتيا ومالطة وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة لعضويته بلغاريا وتركيا ورومانيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا؛ والبلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج.

سيدتي الرئيسة، لقد تشرفنا مرة أخرى بوجودكم اليوم، كما أننا ممتنون لشيلى على تنظيمها لهذه المناقشة الهامة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا على الإحاطات الإعلامية العميقة التفكير والمفيدة التي قدمها السيد تولياميني

المنظومة. ونعتقد أنه يمكن تيسير ذلك الهدف بإنشاء مركز اتصال لتنسيق عمل الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمصالحة في أجهزتها الرئيسية، وفي عمليات حفظ السلام، وفي أعمال الممثلين الخاصين للأمين العام ومبعوثيه، وفي أنشطة المفوضين السامين وفي وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وينبغي لهذا الجهد الشامل أن يمتد أيضا إلى المؤسسات المالية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني والهيئات الوطنية والمحلية.

وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تواصل التقدم فيما يتعلق بضم خبراء ذوي تجربة عملية في المصالحة بعد انتهاء الصراع. والاستراتيجية السليمة لتحقيق المصالحة يجب أن تأخذ في الحسبان الدور الذي تضطلع به المرأة في عملية بناء السلام والإسهامات التي يمكن أن تقدمها في صنع وتنفيذ استراتيجيات المصالحة. وينبغي لبرامج المصالحة أن تأخذ في الحسبان أيضا الاحتياجات الخاصة للفتيان والفتيات المتضررين من الحرب.

إننا نأمل أن تمكننا نتيجة هذه المناقشة من إحراز تقدم حتى يتسنى للأمم المتحدة أن تساعد على إنهاء دورات الأزمات التي تعوق الاستقرار الوطني والإقليمي والسلام العالمي. ونحن نواجه تحديا هاما للمنظمة، في سبيل تحقيق القيم العالمية وبناء عالم يسود فيه السلام والعدالة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

أود أن ابلي المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل الكاميرون، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، اقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

التحديات المتعلقة ببناء السلام. والأمم المتحدة في موقف فريد لإيجاد نهج متكامل يجمع الأطراف الفاعلة السياسية والأطراف الفاعلة في حفظ السلام والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية.

وفي تقرير الأمين العام الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠١ والمعنون "لا انسحاب بدون استراتيجية: صنع القرار في مجلس الأمن وإنهاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو تحويلها" (S/2001/394)، لاحظ الأمين العام أن المصالحة لا يمكن فرضها. وستتبع المصالحة الوطنية الدائمة دوماً أنها بعيدة المنال دون وجود التزام وطني مستدام على الصعيدين الحكومي والمؤسسي.

وتدلل التجربة على أنه يمكن تطوير بعض المبادئ العريضة لتعزيز المصالحة الوطنية، بالرغم من أنه سيتعين تفصيل تطبيق هذه المبادئ لكل حالة. وضمن هذه المبادئ، أولاً، الشمولية. فالمصالحة الوطنية لا يمكن أن تتجذر إذا استبعدت بعض الجماعات أو شرائح من السكان من عملية بناء الدولة. وفي هذا الصدد، ينبغي الاستمرار في إيلاء اهتمام أكبر لدور النساء.

والمبدأ الثاني هو المساواة في المعاملة المتسمة بالشفافية. ومن المهم أن تجري معاملة جميع شرائح السكان بالتساوي أمام القانون، فضلاً عن المساواة في الحصول على الخدمات من قبيل التعليم والتوظيف، وأن تحمي حقوق الأقليات بشكل كاف.

والمبدأ الثالث هو الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ولكي يكون السلام مستداماً، لا بد من جمع الأطراف المتحاربة، ولا بد من التوصل إلى تفاهات واضحة، ولا بد من تحقيق الإدماج أو إعادة الإدماج. وتركز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على المقاتلين السابقين. وهذا أمر شاق لكنه هام بشكل حيوي. ولكي تكون إعادة

كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد مارك مالوك بروان، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة كارولين مكاسكي، نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المجلس هذا الصباح. وموضوعنا اليوم - دور الأمم المتحدة في مساعدة المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع - يتناول، بعدة طرق، جوهر تطلعاتنا للبلدان الناشئة من الصراع: ألا وهي تضميد الجراح القديمة وبداية جديدة تقوم على أساس التسليم بالماضي ووجود نوع ما من الرؤية المشتركة للمستقبل.

إن المصالحة الوطنية عملية وهدف على حد سواء. وبالنسبة للعديد من المسائل التي تصدى لها مجلس الأمن بالفعل أو يتصدى لها حالياً - مثل بناء السلام، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة الإعمار الاقتصادي، وإرساء سيادة القانون، وإنشاء مؤسسات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتصدي لمسألة الإفلات من العقاب - لا بد أن نضع نصب أعيننا الهدف النهائي المتمثل في إنشاء ترتيب جديد يمكن لشعب كان ممزقاً أن يشعر بأن شواغله واحتياجاته مسلم بها وتجري تلبيتها. وقد تصدى المجلس لعدد من هذه المسائل المتشابهة، بما في ذلك قبل وقت قصير جداً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في ظل رئاسة المملكة المتحدة، حينما تناول المجلس مسألة العدالة وسيادة القانون ودور الأمم المتحدة. ووصف الرئيس حينذاك تلك الجلسة بأنها بمثابة بداية لعملية. ويواصل المجلس اليوم تلك العملية. ونؤمن بأن المجلس سيشارك، مستقبلاً، في حوار مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز جدول الأعمال هذا.

وتمثل الحالات في مرحلة ما بعد الصراع تحديات عديدة وهائلة. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأنه لا يمكن بدء العملية المؤدية إلى الاستقرار السياسي الطويل الأجل ورفاه المجتمعات بثقة إلا باعتماد نهج شامل ومتضافر حيال جميع

للمصالحة. وبطبيعة الحال، قد تتخذ هذه أشكالاً مختلفة، كما أنه يلزم أخذ الظروف الخاصة في البلد المتضرر في الحسبان.

والمبدأ العاشر هو التقييم البيئي في مرحلة ما بعد الصراع. فتحليل الآثار البيئية في الصراعات يشكل أيضاً أمراً هاماً للمصالحة الوطنية، كما أن تجاهله يمكن أن يسبب تأخيراً في عملية المصالحة. وفي ذلك السياق، يعترف الاتحاد الأوروبي بالدور الهام الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وبعبارات محددة، يجدر ذكر جانبين من جوانب التفاني المستمر للأمم المتحدة في سبيل قضية تحقيق المصالحة الوطنية. أولاً، تشكل المصالحة الوطنية هدفاً أساسياً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام في الدول في مرحلة ما بعد الصراع. ويجدر بالذكر العديد من عمليات حفظ السلام أو بناء السلام في هذا السياق. وتشمل هذه العمليات أنغولا وأفغانستان وتيمور الشرقية وكوسوفو وبوروندي؛ وتشكل مشاركة مجلس الأمن في سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار المزيد من الأمثلة في هذا الصدد. وما زالت هناك تحديات للتعاون والتنسيق المعزز بين الأطراف الفاعلة للأمم المتحدة على المستوى الميداني، لا سيما بين الأطراف الفاعلة السياسية والإقليمية. ولذلك، فإننا نحث مختلف كيانات الأمم المتحدة على مواصلة بذل جهودها لتوطيد التعاون. ونحث أيضاً على أن تصبح جوانب المصالحة الوطنية أجزاء لا تتجزأ من الاستراتيجيات القطرية الجماعية للأمم المتحدة. وفي هذه الصدد، نود أن نبرز أيضاً الحاجة إلى توطيد التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وبالنسبة لمجتمع المانحين، ثمة تحدٍ خاص يتمثل في توفير الموارد المالية المناسبة خلال المرحلة الانتقالية.

إدماج المقاتلين السابقين أكثر نجاحاً، من المهم أن تتخذ تدابير لتنشيط النشاط الاقتصادي المحلي والوطني بغية تفادي إحداث فراغ يصبح فيه النشاط غير المشروع أمراً جذاباً. ومن المهم على نحو مماثل، في هذا الصدد، أن يولى اهتمام للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المشروعة للسكان المدنيين، الذين كثيراً ما دمرت حياتهم وأسباب معيشتهم نتيجة للصراع. ويجدر أيضاً ذكر الاقتسام المنصف للموارد بين المجتمعات المحلية في هذا السياق.

والمبدأ الرابع هو إصلاح المؤسسات. وهذا أمر ضروري لضمان ألا تتكرر أوجه عدم المساواة الماضية.

والمبدأ الخامس هو الإصلاح الدستوري. وفي العديد من الحالات، تقتضي البداية الجديدة إعادة كتابة أساسية للدستور القائم أو صياغة دستور جديد.

والمبدأ السادس هو تضييد الجراح. ولا يمكن تطبيع الظروف طبيعياً كاملاً في غياب عزم قوي على تضييد الجراح النفسية التي سببت خلال أوقات الصراع. ومن الجوهرى أن آليات العدالة الانتقالية، كما لاحظ الأمين العام في أيلول/سبتمبر الماضي "يجب أن تركز لا على المسؤولية الفردية عن الجرائم الخطيرة فحسب، بل أيضاً على الحاجة إلى تحقيق المصالحة الوطنية" (S/PV.4833، الصفحة ٤).

والمبدأ السابع هو تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي أن ينظر في توفير التثقيف بشأن حقوق الإنسان وزيادة الوعي العام.

والمبدأ الثامن هو المساواة في المكانة. ففي العديد من الحالات، قد يكون من الضروري اعتماد تدابير لضمان الإقرار بالتفاوتات في الأصل العرقي والثقافة والتقاليد الدينية واحترام هذه التفاوتات.

والمبدأ التاسع هو برامج المصالحة التي تقر بمعاناة ضحايا العنف وتتصدى لها بوصفها عنصراً ضرورياً

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضا بقوة أن المحكمة الجنائية الدولية توفر الأداة القوية الدائمة لردع الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويبقى الاتحاد الأوروبي على التزامه الثابت بأداء المحكمة الفعّال، ويرى أنه بالإضافة إلى كونها توفر الرادع القوي ضد الطغاة المحتملين، إلا إنها تمثل أيضاً وسيلة أساسية لتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وبالتالي المساهمة في الحرية والأمن والعدالة وحكم القانون وفي الحفاظ على السلام وتوطيد الأمن الدولي.

ومع ذلك، فإن العبء الرئيسي عن محاكمة المسؤولين عن ارتكاب فظائع يتعيّن أن تتحمّله النظم القانونية المحلية. وبالتالي فإن استعادة النظم القانونية المحلية ودعم المحاكمات القانونية المحلية تمثل مهمة حاسمة للمجتمع الدولي في مراحل ما بعد الصراع في البلدان المعرضة لتلك المخاطر.

إن المصالحة، بسبب طبيعتها، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة العدالة أو تشمّلها. ومن الصعب أيضاً التعامل مع المصالحة بدون مراعاة حكم القانون، على الأقل من منظور وقائي. ولذلك يعتقد الاتحاد الأوروبي أن التقرير الذي يعده الأمين العام كمتابعة لنقاش مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر بشأن العدل وحكم القانون ودور الأمم المتحدة، يمكن أن يستفيد من مراعاة بعض الملاحظات التي تم الإعراب عنها بوضوح اليوم.

وأخيراً، قال الراحل سيرجيو فييرا دي ميللو في خطابه إلى مفوضي لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة في تيمور الشرقية، في أيار/مايو ٢٠٠٢:

”لقد دعيتم إلى المساعدة في رآب الصدع وتبديد الألم في صفوف شعبكم. ولا توجد مهمة أكثر ... حسامة إذا أريد لمجتمع منقسم بفعل

ثانياً، غالباً ما تكون المصالحة الوطنية الحقيقية صعبة المنال ما لم تتم مساءلة هؤلاء الذين ارتكبوا جرائم فظيعة. فالعمل الجاري للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، والمحكمة الخاصة بسيراليون، والمبادرة لمحكمة الأعضاء السابقين من الخمير الحمر في كمبوديا، والآليات القضائية التي وضعت في تيمور الشرقية وكوسوفو في مرحلة ما بعد الصراع، تمثل شهادة على إيمان الأمم المتحدة الراسخ والتزامها بهذا الجانب من رعاية المصالحة الوطنية.

ومع ذلك، فمن المفيد أن نضع نصب أعيننا الحذر الذي أعرب عنه الأمين العام في أيلول/سبتمبر الماضي إزاء أن محاولات إيجاد توازن بين مطالب السلم والعدالة تشكل، في بعض الأوقات، ورطة صعبة. وفي نهاية المطاف، يحتاج كل مجتمع إلى أن يشكل رؤيته الخاصة به حول كيفية تحقيق التوازن الصحيح بين أهداف العدالة الجنائية والمصالحة.

وفي ما يجب أن يتحقق التوازن، فالالاتحاد الأوروبي يتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي ألا يُمنح عفو عام عن جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي.

لقد ساهم العديد من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي في إنشاء المحاكم الجنائية الدولية منذ البداية في لاهاي وأروشا والعمل على تشغيلها بصورة صحيحة، وقدمت المفوضية الأوروبية مؤخرًا مساهمة للمحكمة الخاصة في سيراليون، اعترافاً بأهميتها. وأسهم العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضاً إسهاماً كبيراً في المحكمة الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، عرض الاتحاد الأوروبي الدعم المالي والسياسي للجان الحقيقة والمصالحة والمبادرات الوطنية في عدد من دول أعضاء الأمم المتحدة.

المناسب بعد، وإذا كان الوقت ما زال مبكراً في العملية، فلا يمكن للضغط الخارجي إلا أن يتلف النمو الهش.

وثمة تمييز واضح بين بناء الثقة والمصالحة. فبناء الثقة شرط أساسي للمصالحة، ولا يمكن أن تبدأ عملية المصالحة إلا عندما تزداد ثقة الجانبين ببعضهما البعض، وتجاهل الاختلافات بين الجانبين سيطيء العملية. فالسكان المعينون على المستوى الشعبي يدركون تماماً هذه الاختلافات. هذه حقيقة لا ينبغي لوساطة دولية أو جهود مساعدة أن تغفل عنها. وفي هذه العملية الحساسة إلى حد كبير، يجب على المرء أن يستمع بعناية لأصوات المنطقة، والدول والأفراد المعينين ويحترمها.

ومن وجهة نظر واقعية لتحسين قدرة جهودنا، سيكون أكثر من مفيد أن نعرف تعريفاً محدداً، ماذا يعني المصطلحان - بناء الثقة والمصالحة - ووضع هذين التعريفين في الأذهان بينما يجري القيام بعمل المجتمع الدولي في الميدان.

من وجهة نظرنا، فإن التدابير المحورية لبناء الثقة، من بين أمور أخرى، تتمثل في عودة اللاجئين والمشردين داخلياً، وتبادل المعلومات عن الأشخاص المفقودين، وتعزيز الاستقرار على طول الحدود، وإيجاد آليات التحقق من الأسلحة، والمشاريع المشتركة التي تستهدف التعاون عبر الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة، والمسابقات الرياضية، والتعاون الاقتصادي المبني أصلاً على أساس العمل الحر الخاص.

اسمحوا لي باختصار أن أشير، بدءاً من تجربة كرواتيا، إلى عنصرين رئيسيين هما أساس بناء الثقة في مرحلة ما بعد الصراع والمصالحة اللاحقة، هما الآمال والعدالة.

وتزويد السكان في المناطق المدمرة نتيجة الحرب بتوقع حياة أفضل، هو الاستثمار الممكن الأمثل للاستقرار الوطني والإقليمي. فهذه الآمال تتجاوز فئات اقتصادية

الرعب والسياسة أن يولد نفسه من جديد ويصبح مكاناً تحترم فيه كرامة الإنسان.“

إن المصالحة الوطنية، بسبب الطبيعة الخاصة بها، هي واحد من أكبر التحديات المتوالية والطويلة الأمد التي تواجه الدول في مرحلة ما بعد الصراع. لكن، إذا علمتنا التجربة السياسية المؤلمة شيئاً واحداً، فهو أن عملية تيسير المصالحة الوطنية لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار الدائم .

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل أيرلندا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد درويناك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد

كرواتيا بيان الاتحاد الأوروبي بشأن الموضوع المهم الذي نتناوله اليوم. ومع ذلك، أود أن أضيف بعض النقاط الأخرى الناجمة عن تجربة كرواتيا المريرة بشأن هذه المسألة.

لعل أفضل توضيح عن صعوبة الإدارة في مرحلة ما بعد الصراع هو من خلال الكلام المجازي عن نمو شجرة. إن زراعة شجرة قوية تعيش لفترة طويلة، بجذور عميقة وفروع واسعة، تتطلب عناصر كثيرة، مثل التربة والماء وضوء الشمس والتغذية. لكن، قبل كل شيء، الوقت والصبر هما عنصران هامان. لسوء الطالع إنه في مجالات عديدة في مرحلة ما بعد الصراع، فإن النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي يفتقر أحياناً إلى كلا العنصرين في محاولة السعي إلى تحقيق أمور كثيرة جداً في وقت محدود جداً.

فمثل نمو شجرة، لا يمكن التسرع بالمصالحة في مرحلة ما بعد الصراع. يمكن أن يتم تقديم المساعدة لها من خلال الوسائل السياسية والمالية والتقنية ووسائل أخرى، لكنها لا يمكن أن تفرّض من الخارج. ومثل شجرة، عندما تكون اللحظة مناسبة، ستنمو وتزهر. وإذا لم يحن الوقت

وغالبا ما يُشار إلى العدل على أنه أم للسلام. وهو، بلا جدال، جزء أساسي من بناء الثقة والمصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، يُشكل العفو والصفح عنصرين هامين بنفس القدر في عملية التئام الجروح في مجتمعات بعد الصراع المهشمة. إلا أننا يجب أن ندرك أن هذه النهج، وإن كان بالمستطاع أن تؤدي إلى المصالحة، يمكن أيضا أن تضيف إلى استقطاب المجتمعات. ولهذا يجب قياس أي نفوذ خارجي قياسا دقيقا من أجل إقامة التوازن السليم بين الوسائل القضائية والوسائل غير القضائية في تحقيق بناء الثقة.

ومن المحتم إقامة العدل، ولكن يجب أيضا الحفاظ على سجل تاريخي لا يدع مجالاً لسوء التفسير. والصفح لا يتضمن بالضرورة النسيان. وينبغي ألا يملئ التاريخ السبيل إلى المستقبل، وينبغي أيضا ألا يزج به في طي النسيان. والعدل الجيد إذا ما أقيم بإنصاف يقوي الاستقرار السياسي في البلد بتهيئة مناخ أخلاقي جديد يستند إلى حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، مع تجنب إنكار الماضي وأسباب الصراع.

وأود في الختام أن أؤكد أن كرواتيا ما زالت مصممة على مواصلة تعزيز بناء الثقة وعلاقات حسن الحوار في كل ربوع جنوب شرق أوروبا. وأود في هذا الصدد أن أختتم بالاقتراب من السيد إيفوسنادير رئيس وزراء كرواتيا المعين حديثا الذي قال مؤخرا:

”إننا بشجاعة مجددة نبني مجتمعا أكثر تسامحا، مجتمعا يقوم على الصبر والثقة، من أجل تحقيق انتصار الصفح والتعاطف على التحديات المتمثلة في أوجه الانقسام والتباين“.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة لممثل سيراليون.

أساسية، بالرغم من أن توفير وظائف ثابتة للسكان المعنيين، وخاصة للمقاتلين السابقين، يبقى أولوية قصوى. فالسعي إلى آليات جديدة للتعاون والتعايش توفر إطارا آمنا للازدهار الديمقراطي والاقتصادي هو عادة القاسم المشترك بين الأعداء السابقين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم لهم المساعدة بأكبر قدر ممكن من أجل تحقيق هذا السعي بشكل مثمر وفي أقصر وقت ممكن.

فالأهداف والمصالح التي عادة ما يتم تشاطرها هي في صلب عملية بناء الثقة. ويمثل أمل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، حافزا قويا لكل البلدان في منطقة يوغوسلافيا السابقة، التي شرعت في تنفيذ عدد من الإصلاحات الواسعة النطاق في مجالات الاقتصاد والعدالة والشؤون المحلية.

ونظرا للأهمية الاستراتيجية لهذا الأمل لكل فرد ولكل بلد برتمته، فمن المهم عدم تبديده أو جعله متعذرا. فالأمل يجب أن يُعرَّف بوضوح ويجب أن تكون الطريق صوبه خالية من المعايير المتحركة والشروط المتزايدة باستمرار.

وخلال العقد الماضي أصبح جليا أن قضية العدالة تتصدر جدول الأعمال الذي يتعين معالجته في مجتمعات ما بعد الصراع.

وعندما تكون البلدان كلا على حدة غير راغبة في أن تواجه بنفسها المسؤولية عن الجرائم أو غير قادرة على ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يكون على استعداد للتدخل، وينبغي لنا، من ناحية أخرى، أن نشجع النظم القضائية المحلية على تناول هذه المسألة المحورية الأهمية وعلى أن تقوم، بعد الوفاء بالشروط اللازمة، بإحالة أكبر عدد ممكن من الملفات المتعلقة بجرائم الحرب إلى المحاكم المحلية.

الصراع على تقديم تنازلات من أجل مصلحة بلدها، والرغبة في المشاركة في الجهد الرامي إلى علاج المسائل التي تُثير الشقاق.

وقامت سيراليون في مسعاها لتعزيز المصالحة الوطنية كمرتكز للسلم الدائم بإنشاء آليات للمساءلة وتعملان على نحو فريد إلى حد ما في آن واحد. وهاتان هما لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة، المنشأتان على أساس المبادئ القائلة بأن السلم الهادف لا يتحقق إلا بالفهم السليم لأسباب الصراعات وطابعها، ولأن السلم دون عدل يكون مثله مثل بيت بدون أساس.

وعلى وجه التخصيص، تضطلع اللجنة التي ليست لها أي سلطة جزائية بالمسؤولية عن إنشاء سجل تاريخي محايد لانتهاكات وإساءات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المتعلقة بالصراع المسلح في سيراليون، لعلاج ظاهرة الإفلات من العقاب، والاستجابة لاحتياجات الضحايا، والتشجيع على التمام الجروح والمصالحة، ومنع تكرار الانتهاكات والإساءات التي حدثت من قبل. وتؤكد شهادة رئيس الجمهورية وزعيم الأقلية في البرلمان كليهما أمام اللجنة الأهمية التي يعلقها القادة والشعب في سيراليون على اللجنة بصفتها آلية للمصالحة الوطنية.

ومن ناحية أخرى، أنشئت المحكمة الخاصة لمحاكمة للضالعين بأكثر قسط من المسؤولية عن الانتهاكات المفرطة لحقوق الإنسان المرتكبة في أثناء الصراع، مما ييسر المصالحة الوطنية عن طريق إقامة العدل.

وإن تاريخ وأسلوب عمل هاتين المؤسستين الانتقاليتين لفترة ما بعد الصراع في سيراليون، ولا سيما المحكمة الخاصة ومؤسسات مماثلة في أماكن أخرى، معروفان جيدا لهذا المجلس. ولقد شارك في إنشاء المحكمة الخاصة بصورة خاصة كل من سيراليون والأمم المتحدة. وتبرهن

السيد روي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): هذا هو رابع بيان يدل به وفدي في غضون أسبوعين في مجلس الأمن. وما تواتر مثلونا أمام مجلس الأمن في هذه الفترة القصيرة إلا دليل على أهمية المسائل المدرجة على جدول أعمال المجلس من وجهة نظر سيراليون وعلى الجدية العالية المستوى التي تعلّقها حكومتنا على هذه المسائل. وترى سيراليون، وهي بلد فقير يكافح للانتعاش من واحد من أشجع الصراعات في السنوات الأخيرة، أن هذه القضايا مسائل حياة أو موت. ويقدر وفدي إتاحة الفرصة له للإعراب عن آراءه بشأها.

وترحب سيراليون، بصفتها بلدا في مرحلة ما بعد الصراع، ترحيبا حارا بهذه المناقشة عن دور الأمم المتحدة في المصالحة الوطنية بعد الصراع. ويؤكد وجودنا هنا لتحديد دور الأمم المتحدة في هذه المرحلة من عملية السلام فهم المجلس لما لهذه المرحلة من أهمية حاسمة في السعي إلى تحقيق السلم المستدام. وعلى حين أن إسهامنا في المناقشة يقوم أساسا على الحالة الخاصة بنا، فلا شك في أن ما يحدث في سيراليون يمكن أن ينطبق على حالات أخرى لما بعد الصراع، ولا سيما في أفريقيا.

وتؤكد تجربتنا العملية في سيراليون، على نحو لا سبيل إلى دحضه، أن المصالحة هي أهم جانب منفرد في إدارة السلام بعد النزاع. وربما تكون المدافع قد صممت - والواقع أنها ما برحت صامته منذ قرابة عامين - ولكن الانقسامات ما زالت باقية وتكشف عن نفسها بسبل عديدة، بعضها غير ملموس، والبعض الآخر علني. ونحن ندرك أن هذه الاختلافات لا يمكن أن تختفي إلا إذا التأم جراح الحرب ونُظر إلى آثارها على أنها تذكرة فقط بضرورة درء العودة إلى الصراع. وندرك أيضا أن المصالحة الوطنية الحقيقية عملية تدفعها الشجاعة على المغفرة، والتفهم العام للتعاشيش السلمي، وإحساس عميق بالانتماء يُرغم أطراف

مراعاة أسباب وطبيعة ونتائج الصراع ورفاهة الضحايا الذين يتسمون بأهمية حاسمة في المصالحة الوطنية.

حامسا، ينبغي تكوين لجنة تابعة للأمم المتحدة لتيسير أنشطة المصالحة وتنسيقها في كل حالة من حالات ما بعد الصراع.

سادسا، ينبغي أن تُدرج في كل اتفاقات السلام آلية للمصالحة فيما بعد الصراع، كما هو الحال على سبيل المثال في اتفاق لومي للسلام لعام ١٩٩٩ المتعلق بسيراليون، الذي نصّ على إنشاء عدد من الآليات، وعلى الأخص لجنة الحقيقة والمصالحة، ولجنة تعزيز السلم، ولجنة وطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وسابعا، ينبغي أن تدعم الأمم المتحدة بنشاط عملية إعادة الإدماج بوصفها عنصرا مكونا هاما من عناصر المصالحة الوطنية، مع التركيز بصفة خاصة على المقاتلين السابقين.

وبالرغم من أن هذه المناقشة تدور حول المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراعات، أود أن أذكر الجميع بأنه لا يكاد يوجد صراع في العالم اليوم دون أن يكون له بعد إقليمي و/أو عالمي - وعلى الأقل، أنا لا أعتقد أن أي صراع يجري في أفريقيا في الوقت الحاضر يعد استثناء. ولذلك، ينبغي أن تتجاوز تدابير معالجة المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع الحدود الوطنية وأن تشترك فيها بنشاط أطراف فاعلة خارجية. والحقيقة هي أن مصير بعض البلدان التي تشهد صراعات يرتبط ارتباطا لا انفصام فيه بمصير البلدان المجاورة. والدور الذي تقوم به منظمات إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم وتعاون من الأمم المتحدة، في مجال المصالحة على الصعيدين الإقليمي والثنائي، يتسم بأهمية حاسمة في ذلك الصدد.

هذه المؤسسات على أن الأمم المتحدة تضطلع في واقع الحال بأدوار رئيسية في المصالحة الوطنية بعد الصراع، ولا سيما لضمان مساءلة المعنيين عن الانتهاكات المفرطة لحقوق الإنسان أثناء الصراع، وتعزيز حكم القانون، والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب، وتعزيز التبوؤ المشروع دستوريا للقيادة السياسية - وكلها عوامل تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق المصالحة الوطنية.

وتشارك وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بالفعل في الأنشطة الأساسية للمصالحة الوطنية في سيراليون. ولذا، يرى وفدي أنه ينبغي للأمم المتحدة الآن أن توسع نطاق هذه الأنشطة بالسبل التالية.

أولا، بالنظر إلى أن مرحلة ما بعد الصراع تكون ذات أهمية حاسمة مطلقة في الانتقال من الصراع إلى السلم الدائم، ينبغي جعل هذه المرحلة جزءا لا يتجزأ من جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثانيا، نظرا لأن أنشطة المصالحة الوطنية هي أهم عنصر في مرحلة ما بعد الصراع، ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بتمويلها تمويلا كافيا ورصدها وتقييمها على نحو مكثف ومستفيض. ويمكن لبرامج ما بعد الصراع، إذا ما أحسن تصميمها وتنفيذها، أن تصبح مقياسا للنجاحات في عملية السلام.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل عن كثب مع مجموعات المجتمع المدني، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والقادة التقليديين والثقافيين لتعزيز المصالحة الوطنية في مراحل ما بعد الصراع.

رابعا، ينبغي أن تُجري الأمم المتحدة تقييما شاملا لاحتياجات المصالحة الوطنية في كل صراع بعد الصراع، مع

في تقديرنا أن الحديث عن دور الأمم المتحدة في عمليات المصالحة الوطنية يتعين أن يضع في الاعتبار عددا من القضايا والعناصر على النحو التالي:

أولاً، تعد عمليات المصالحة الوطنية طويلة المدى بطبيعتها بحيث يدخل الشق الرئيسي منها في إطار مفهوم "بناء السلام"، وذلك على الرغم من أن عملية وضع الهياكل المؤسسية لإدارتها تبدأ في توقيت مبكر من مرحلة "حفظ السلام". وفي حين بدأت معالم الدور المباشر للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام تتبلور وفقاً لتقرير "لجنة الإبراهيمي"، فإن دور المنظمة في مجال بناء السلام ما زال بحاجة إلى المزيد من التحديد والترشيد بحيث يمكن الوقوف على الإطار العملي لإسهامات الأمم المتحدة في مجال المصالحة الوطنية.

وثانياً، تتباين متطلبات ومكونات عمليات المصالحة الوطنية وفقاً لطبيعة الصراع محل النظر، والأبعاد التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات الصلة باندلاع هذا الصراع. ومن ثم، فإن المدخل الرئيسي لنجاح جهود المجتمع الدولي في دعم "المصالحة الوطنية" هو الإقرار بأنه لا يمكن تعميم أو فرض نموذج محدد لا تتفق عناصره بالضرورة مع طبيعة الصراع أو المجتمع محل النظر.

وثالثاً، تعد ملكية الأطراف المتصارعة لعمليات المصالحة الوطنية أهم العناصر التي يتعين أن تستند إليها نظرة المجتمع الدولي لتلك العمليات. ومن ثم، فإن المحرك الرئيسي لها هو توفر الإرادة لدى الأفراد والجماعات والفئات المختلفة لتقبل المصالحة وتجاوز ما خلفه الصراع من مرارة أو تصدع في النسيج الاجتماعي للدولة المعنية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية توفر عدد من العناصر في عمليات المصالحة كتحقيق العدالة، وترسيخ مفهوم المحاسبة، وتعويض أهالي الضحايا، وتأمين المشاركة

وفي الختام، يمكن أن تصبح المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراعات عملية طويلة ومكلفة، ويعتمد ذلك، بطبيعة الحال، على سبب الصراع ومدة بقائه وطبيعته وآثاره، كما يعتمد على رغبة أو استعداد أطراف الصراع في التصالح. وبالمستطاع إحراز أفضل النتائج إذا تمت معالجة هذه المسائل على الفور بعد توقف الأعمال العدائية النشطة. وقد ينشأ فراغ ويسبب انتكاسات مكلفة، وبما أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تتحمل إصابة جهودها لحفظ السلام بنكسات، ينبغي أن تكون المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراعات إجبارية وأن توليها أولوية عالية في جدول أعمالها لعمليات حفظ السلام.

وأختمت بياني بتذكير أعضاء المجلس بأن قصة نجاح الأمم المتحدة في عملية حفظ السلام في سيراليون لن تكتمل أبداً بدون تقديم دعم كاف ومستدام لعملية المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراعات، مع الأخذ في الحسبان أن المصالحة الوطنية هي ضمان للسلام الدائم والأمن والتنمية.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل مصر، أعطيه الكلمة الآن.

السيد أبو الغيط (مصر): يكتسب موضوع "المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراعات المسلحة" أهمية واضحة في إطار تناول مستقبل دور الأمم المتحدة في مجالات صنع وحفظ وبناء السلام. فلا يمكن التقليل من محورية عنصر المصالحة الوطنية في إعادة تأهيل المجتمعات التي عانت من مرارة الصراعات المسلحة وانعكاساتها على النسيج الاجتماعي والبنية الاقتصادية في الدول والمناطق المعنية، وتمكينها من طي صفحة الماضي والتطلع إلى مستقبل من التعايش السلمي والتعاون والإحساس بوحدة الهدف والمصالح.

العامّة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبقية أجهزة المنظومة الدولية العاملة في هذا المجال.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): المتكلم التالي ممثل البوسنة والهرسك، أعطيه الكلمة الآن.

السيد كوسليوجيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): أشكرك يا سيدي، على إتاحة الفرصة لي لأدلي ببيان بالنيابة عن البوسنة والهرسك بشأن مسألة هامة كهذه. وكما يعلم الأعضاء، لا تزال البوسنة والهرسك تمر بعملية مصالحة وطنية في مرحلة ما بعد الصراع - وهي عملية قامت فيها الأمم المتحدة، بالتعاون مع مجلس تنفيذ السلام ومكتب الممثل السامي، بدور رئيسي.

إن موضوع الحرب والمصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب موضوع يحملنا، رغم أنه مؤلم ومحرج لنا بعض الشيء، على الإفصاح عن رأينا. والموضوع لا يزال مثار جدل لدرجة أن من الصعب علينا أن نتفق فيما بيننا، على الرغم من أننا نؤيد بيان أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ومهما كانت الحروب طائشة ومخرّبة ومأساوية فكلها مختلفة الواحدة عن الأخرى. إنها تختلف على أنحاء مختلفة: طبيعتها وأهدافها وأسباب نشوبها وكيفية نهايتها ونتائجها. بيد أن لها شيئا مشتركا ينبغي أن يبعث على الإنذار الواضح: يمكنها أن تحدث في أي مكان ولأي شخص. قبل خمس عشرة سنة لم يعتقد أحد منا، عندما كنا نعيش حياة صافية البال في بلد مزدهر في قلب أوروبا، بأن حربا بذلك الحجم الكبير يمكن أن تندلع. ومع ذلك فإنها اندلعت، واستمرت دون توقف - على مرأى العالم برمته - طيلة ثلاث سنوات ونصف السنة، حتى قرر المجتمع الدولي أن ينهي معاناة المدنيين في البوسنة والهرسك وأن يحل السلام.

المتوازنة في الثروة وفي عملية اتخاذ القرار، وتأكيد اعتذار الآثم للضحية عن خطاياها، ووضع إطار مناسب لاحترام وحماية حقوق الإنسان. وتبرز أهمية دور المجتمع الدولي في توفير الدعم في المجالين الفني والمالي للحكومات الانتقالية ثم الحكومات المنتخبة لإقامة هيكل مؤسسية تتناول تلك العناصر، كالحاكم الخاصة ولجان الصديق وغيرها، وصياغة استراتيجية إعلامية لتوعية وتشجيع الأفراد على تجاوز حالة الصراع إلى حالة التعايش السلمي، وتنفيذ برامج فعالة لترع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين في الحياة المدنية.

رابعا وأخيرا، يعد عنصر الحوافز الاقتصادية من بين العوامل التي من شأنها الإسهام في تشجيع عمليات المصالحة الوطنية. فمن الثابت أن الغنائم الاقتصادية للسلام والاستقرار توفر للمجتمعات الشعور بالأمل وبالتطلع إلى غد أفضل، مما يساعد على تجاوز حالة الكراهية ويجعل من خيار الانتقام واستخدام العنف أقل جاذبية من خيار التعايش السلمي. ومن هنا تأتي ضرورة توفر الدعم الدولي لمشروعات إعادة الإعمار والبرامج الهادفة لتوفير برامج التأهيل لخلق فرص أوسع للعمل، وإعادة إدماج اللاجئين والنازحين فيها.

وعلى ضوء ما تقدم عرضه من عناصر عامة، فلا شك أن دور الأمم المتحدة في عمليات المصالحة الوطنية في الدول الخارجة من الصراعات المسلحة يمكن أن يصبح دورا داعما لجهود وطنية وإقليمية ودولية متكاملة. وفي هذا السياق، نرى أن الأمم المتحدة قد تكون مؤهلة لتنسيق مختلف تلك الجهود، في حالة وجود استراتيجية واضحة ومتفق عليها بين الدول الأعضاء تحكم نطاق دور المنظمة في مجال "بناء السلام" بعد انتهاء مهمتها في "حفظ السلام"، وهو ما يتطلب مشاركة بين مجلس الأمن وكل من الجمعية

إلى أنه لم يوجد، كما حددنا في وقت سابق، فائز يكتب تاريخ تلك الحرب.

إن البحث عن الحقيقة يشبه وضع أحجية الصور المقطوعة الضخمة - توجد مقطوعات كثيرة وينبغي لكل منها أن توضع في مكانها. وتدعو الفقرة ١٧ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٠/٥٧ الأمين العام إلى

”أن يقدم تقريرا عن أنشطة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك المنفذة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢، في ضوء الخبرة المكتسبة والعبر المستخلصة، وفي إطار الموارد المتاحة، وذلك كإسهام إيجابي في عمليات الأمم المتحدة المقبلة“.

ومما هو مأمول فيه أن يوفر لنا ذلك التقرير كثيرا من مقطوعات الأحجية، مما يوضح دور الأمم المتحدة خلال الحرب وفي سياق الانتعاش فيما بعد الحرب ووضع الحقائق كما هي بطريقة موضوعية، مما يساعد الأطراف المعنية على إجراء حوار مبني على أساس الحقيقة المجردة. ونحن ننتظر التقرير بتلهف.

وإذا قمنا بدراسة أدوار الأطراف الفاعلة الرئيسة في الحرب أمكننا أن نرى أن أحد العيوب القليلة جدا التي تتعور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بالمقارنة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، هو أنها لم تحدد هوية ممثلي وسائل الإعلام الذين أثاروا الكراهية العرقية ولم تعاقبهم. إن دور وسائل الإعلام، التي تحكمت بها ووجهتها النظم غير الديمقراطية في منطقة يوغوسلافيا السابقة، كان عنصرا حاسما في عملية التلاعب وغسل الدماغ التي مهدت لانتشار التعصب والعنف العرقيين.

وعلاوة على ذلك، فإن دور وسائل الإعلام في عملية بناء السلم والمصالحة فيما بعد الصراع ذو أهمية بالغة. إن برامج المصالحة المختلفة ينبغي أن تركز على إيجاد بيئة

فيما يتعلق بالدروس المستفادة نحن على يقين من أن كل امرئ يتفق على أن منع الصراع واستحداث إجراءات ناجعة للإنذار المبكر من بين المهام الأكثر أهمية التي تواجه الأمم المتحدة. إن اتفاق دايتون للسلام أحل السلام ولكن فشل في التمييز بين المعتدي والضحية. ومنذ ذلك الوقت نقوم على نحو منهجي بدراسة الحقائق والأرقام المتصلة بالحرب.

والحقيقة الأولى - ولعلها الحقيقة الوحيدة التي يوافق عليها كل مواطن بوسني - هي أنه لم يكن هناك فائز. بل أن الجميع خاسرون - طبعاً كل إلى حد مختلف، ولكن من يمكنه أن يرسى مقياساً موضوعياً للخسارة الشخصية؟

وثمة حقيقة أخرى يوافق عليها تقريبا جميع أطراف الصراع وهي أن الحرب استوردت إلى البوسنة والهرسك بوصفها جزءاً من صراع أوسع في المنطقة. وتوجد اختلافات في الرأي في أجزاء مختلفة من البلد فيما يتعلق بأصلها ولكن البيانات المقدمة والأحكام الصادرة، بينما تستمر المحاكمات في المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ ١٩٩١، تؤدي إلى الاستنتاج بان النظام الشمولي لميلوسيفيتش، الرئيس في ذلك الوقت، حيك خطة لتقسيم البوسنة والهرسك بالقوة، ضاماً نصف إقليم البوسنة تقريبا الذي اشتمل على مواطنيه.

تمثل المحكمة على نحو مصغر دور الأمم المتحدة في عملية المصالحة الوطنية فيما بعد الصراع في البوسنة. ومهمتها الرئيسية هي مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب، وبذلك جعلت المسؤوليات فردية وأحلت الأمم من إمكانية الذنب الجماعي. ومهمتها الرئيسة الثانية هي تثبيت الحقائق ووضع السجل التاريخي كما ينبغي بالنظر

اسمحوا لي بأن أذكر نقطتين بإيجاز: أولاً، لا يمكنني أن أؤكد أكثر مما ينبغي على أن المصالحة عملية هشة وبطيئة وهي تستغرق وقتاً طويلاً. إن ولاية الممثل السامي الأول للمجتمع الدولي لدى البوسنة والهرسك كانت سنة واحدة، بافتراض أن تلك السنة كانت كافية لأن ينجز عمله. وبعد ثماني سنوات كان على الممثل السامي الرابع أن يعمل بمقدار عمل الممثل الأول. وكانت أيضاً لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في البوسنة والهرسك ولاية مدتها سنة واحدة. ولم يكن مطلقاً في تفكير أية عملية أخرى من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تلت أن في إمكانها أن تنجز المهمة في غضون سنة.

وأخيراً وليس آخراً، تعلمنا أمثلة لا حصر لها مستمدة من التاريخ المدون - بما في ذلك تاريخ البوسنة والهرسك - درسا واحداً قيماً: إن المصالحة الوطنية غير ممكنة دون التطهير الوطني. ولا يمكن أن يحقق التطهير دون فحص النفس من خلال عدسة الحقائق الموضوعية التي لا يشك فيها - بشرط أن تتوفر جميع الظروف الضرورية الأخرى: بيئة خالية من الخوف أو إرهاب الأجناب أو عقدة الذنب الجماعي؛ بيئة الحوار والفهم؛ والصفح باعتباره أسمى الفضائل البشرية كلها.

إن لجان الاستقصاء عن الحقيقة ولجان المصالحة والمحاكم الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية الخاصة والمؤسسات الدولية والمؤسسات المعنية بالعلاقات بين الأديان ليست سوى أدوات يمكنها أن تساعد في تحقيق ذلك الهدف النهائي.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): المتكلم التالي، ممثل جنوب أفريقيا الذي أعطيه الكلمة.

السيد روبينهايمر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، يود وفد بلدي أن يشكر

تسمح لوسائل الإعلام المستقلة بالعمل دون إعاقة - وسائل الإعلام التي ستكون مهمتها، مع فئات فاعلة أخرى في المجتمع المدني، الإفصاح عن الحقيقة المتعلقة بالماضي ومعالجة معاناة ضحايا العنف.

اسمحوا لي بأن أسترعي انتباه المجلس إلى إحدى أشد المشاكل التي تواجه المصالحة فيما بعد الصراع أهمية: مسألة الأشخاص المفقودين. إن إحدى النتائج الأكثر مأساوية المترتبة على الحرب في البوسنة والهرسك، كما في حروب أخرى نشبت مؤخراً، تتمثل في الرقم الكبير للأشخاص المفقودين، ومعظمهم مدنيون. إن حل مسألة الأشخاص المفقودين ليس ضرورة إنسانية فحسب ولكنه مسألة سياسية هامة جداً أيضاً، وهو أحد الشروط المسبقة الأساسية لإحلال السلام والاستقرار الدائمين.

والمسؤولية الرئيسة عن إنجاز تلك المهام تقع على عاتق السلطات التي في نطاق ولايتها يتحمل أن تكون جرائم قد ارتكبت. بيد أنه إذا لم تكن السلطات المعنية مستعدة للمضي قدماً بالحفر بحثاً عن قبور يمكن أن تكون جماعية وبنشاطات استقصائية أخرى فإن المهمة ستنتقل إلى منظمات وكيانات دولية. ومشاريع كهذه مكلفة وهي تتوقف على الدعم السياسي والمالي التام من جانب المجتمع الدولي، وأيضاً على الدعم العسكري والسوقي من جانب قوات حفظ السلام في الميدان. وينبغي تنسيق العملية على نحو صحيح، مما يجنب تداخل الولايات ويوفر الاستعمال الوافي بالغرض للموارد المالية.

وعلى الرغم من أن عملية اقتفاء أثر المفقودين وتحديد هويتهم في البوسنة والهرسك غير مكتملة، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لجميع الحكومات - وخصوصاً لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية - التي قدمت الدعم السياسي والمالي للعملية.

وقد أتاحت الفرصة للكثيرين من مواطني جنوب أفريقيا للمثول أمام لجنة الحقيقة والمصالحة في سلسلة من جلسات الاستماع التي عقدتها إما كضحايا، أو كمرتكي انتهاكات ضد حقوق الإنسان. وتعين على مؤسسات الدولة، والأحزاب والمنظمات السياسية، وقطاع الأعمال أن تشرح على التوالي الأدوار التي كانت مسؤولة عنها في الماضي. وكان التفاهم على حلول الوسط مؤلماً أحياناً، وكانت مؤلمة كذلك مواجهة حقيقة الاضطهاد في الماضي. ولكن بالنسبة لنا كانت تلك طريقتنا لإنهاء الاضطهاد الذي دام عقوداً وللمضي قدماً في بناء الدولة.

وكما كتب الأسقف ديسموند توتو الذي رأس لجنة الحقيقة والمصالحة،

”كان إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا تجربة دولية طليعية، قد يكون لها أثر بعيد الأثر على كيفية تصدينا جميعاً للصراعات. وجرت العادة، عندما تمر البلدان في الفترة الانتقالية الصعبة من الاضطهاد إلى الديمقراطية، أن تتعامل مع الماضي بإحدى طريقتين: إما محاكمة قادة النظام السابق أو اتخاذ إجراءات سريعة ضدهم، وإما إخفاء أحداث الماضي وراء الستار وتجاهل معاناة من تعرضوا لأعمال العنف. وقد سلكت جنوب أفريقيا طريقاً ثالثاً، فريداً، عندما أنهت الفصل العنصري. فالذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، عرض عليهم العفو في مقابل الاعتراف العلني بحقيقة جرائمهم، وأما الضحايا فقد منحوا فرصة غير عادية للاستماع إليهم، ومنحوا الأمل بتلقي التعويض“.

ولكن المصالحة الوطنية لم تتحقق ذاتياً بانتهاء عمل اللجنة، وما زالت مستمرة التطور أثناء عملية بناء الدولة القائمة على أساس القيم المشتركة والمصير المشترك.

على دعوتك إلى إجراء هذه المناقشة العلنية بشأن دور الأمم المتحدة في تشجيع المصالحة الوطنية في حالات ما بعد الصراع. على الرغم من أن مجلس الأمن كان لديه في الماضي ميل إلى التركيز على نحو ضيق على حل الصراعات فإن التجربة بينت أن السلام لن يصاب على المدى البعيد إلا إذا أعطي الاهتمام الوافي لتحقيق المصالحة الوطنية في حالات ما بعد الصراع. ونعتقد بأن هذا الموضوع يستحق إجراء مناقشة أوسع في جميع أجهزة الأمم المتحدة. ونحن نشي عليك لأنك استرعت اهتمام مجلس الأمن إلى هذه المسألة.

وفي تجربة بلدنا اتخذت خطوات لبناء جسر بين الماضي - ماضي مجتمع شديد التقسيم اتسم بالتراع والصراع والمعاناة والظلم للذين لا يمكن وصفهما - ومستقبل يبني على الإقرار بحقوق الإنسان والديمقراطية والتعايش السلمي لجميع مواطني جنوب أفريقيا. إن مسألتنا المصالحة والمستقبل، من ناحية، وضرورة إرساء الحقيقة بالنسبة إلى أحداث ماضية وضمن التعويض لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، من ناحية أخرى، كان من المتعين أن ينظر فيها على نحو دقيق ومتوازن، خلال وبعد الانتقال التاريخي من الفصل العنصري والقمع إلى الديمقراطية الدستورية.

لقد أنشئت لجنة الحقيقة والمصالحة بغية منح العفو عن المسؤولية الجنائية والمدنية للأفراد الذين قدموا اعترافات كاملة عن أعمال ارتكبوها لأهداف سياسية في فترة صراعات الماضي؛ وإتاحة الفرصة للضحايا للتعبير عن الانتهاكات التي عانوا منها؛ ولاتخاذ تدابير لتعويض الضحايا، ولإستعادة الكرامة الإنسانية والمدنية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ ولتقديم توصيات بغية منع اقتراف انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان.

في صياغة الدستور، ووضع النظم الانتخابية وإنشاء مؤسسات القضاء وحقوق الإنسان.

ومن أهم مستلزمات المساعدة في فترة ما بعد الصراع تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة كالخدمات الأساسية والرعاية الصحية. وللأمم المتحدة، في هذا المجال، دور تنسيقي لجهود تقديم العون ومساعدات المانحين لبلد متضرر، من خلال النداءات الموحدة ومؤتمرات المانحين. ومن الضروري أن تشارك في العملية بصورة أكثر نشاطا هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المتعددة الأطراف، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز.

وقد مال مجلس الأمن في الماضي إلى اعتبار نهاية الصراع على أنه زوال لتهديد السلم والأمن الدوليين. إلا أن الخبرة قد أظهرت بأن انخراط الأمم المتحدة بعد توقيع التسوية السلمية لا يقل أهمية عما كان عليه لدى إنهاء الصراع العنيف. ولذلك لا يمكن لولاية مجلس الأمن أن تنتهي مع مغادرة قوة حفظ السلام، مع أن إعادة البناء بعد انتهاء الصراع ليست من مهمات المجلس الأساسية. وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بتعاون وثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية ضمان استمرار صون السلم والأمن الدوليين. وقد تبنت منفعة فريقتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستشاريين المخصصين لغينيا - بيساو وبوروندي على التوالي في هذا المجال. فقد نجح الفريقان في مد جسور التعاون الوثيق بين المجلسين بالنسبة للبلدين. والأهم من ذلك، أنهما ساعدا على إيجاد الاستمرار غير المنقطع من حفظ السلام إلى إعادة التعمير والتنمية.

إن التعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية يعزز تنفيذ قرارات مجلس الأمن من خلال توسيع جهود التعاون بين جميع الأطراف المعنية في

والفوارق التي أوجدتها سياسة الفصل العنصري بين مواطني جنوب أفريقيا تطلبت معالجة فورية، وما زالت تضغط على قدرتنا الوطنية في تلبية مطالب المواطنين العاديين بالتمتع بثمار التحرر. وللحيلولة دون مخاطر عدم الاستقرار الذي قد ينجم عن توقعات الناس، شرعت الحكومة على نحو واسع النطاق بتنفيذ مشاريع النهوض والتمكين الاقتصادي والاجتماعي التي تلبي الاحتياجات الأساسية، كالمياه، والتصحيح، والسكن، والتعليم وتوفير الخدمات الصحية. وتمثل إعادة البناء في فترة ما بعد الصراع مشروعاً طويلاً الأجل للتنمية المستدامة التي تبني على السلام والاستقرار النسبي الذي حققته التسوية التفاوضية.

وفي حين أن المصالحة الوطنية في فترة ما بعد الصراع تستطيع أن تتخذ أشكالاً عديدة، إلا أنها في نهاية المطاف مدفوعة بالإرادة المشتركة للشعب الذي تعرض لدمار الماضي بأن يصنع مستقبلاً أفضل. وينبغي للأطراف أن تدرك فوائد التسليم. بما وقع والمضي في بناء مجتمعاتها. ولكن مع ذلك، يتطلع الناس إلى المجتمع الدولي، وإلى الأمم المتحدة بشكل خاص، من أجل الدعم في فترة مثقلة بالجراح. وحيث أن الأمم المتحدة هي الصوت الرائد لإرادة المجتمع الدولي، فإن لتدخلها وزناً خاصاً بالنسبة لجميع الأطراف، ومشاركتها النشيطة والمتواصلة لها دور أساسي في السعي إلى البدائل التي تقبلها الأطراف المتنازعة.

إن مشاركة الأمم المتحدة تقدم الشرعية والقوة الأخلاقية لتسوية الصراع على أساس أحكام ومبادئ الميثاق المقبولة عالمياً. والسلام الدائم لا يتم تحقيقه بمجرد توقيع اتفاقات السلام. فهو، بالإضافة إلى ذلك، يتطلب النهج الشامل الذي تشارك فيه بنشاط منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويتمثل دور الأمم المتحدة في تهيئة البيئة التي تمكن من حدوث العملية، وينبغي للمنظمة أن تساعد على صنع الآليات التي تؤدي إلى المصالحة. وقد يتضمن ذلك المساعدة

تطلب ذلك، في وضع الآليات وبناء المؤسسات لتحقيق المصالحة الوطنية.

إن دور المجتمع الدولي لا ينتهي عندما تتوقف الأطراف عن الأعمال العدائية. فينبغي للمصالحة أن تكون مقرونة بالتزام المجتمع الدولي الوطيد بالمساعدة في إعادة التعمير والتنمية في فترة ما بعد الصراع.

وما زال دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن خاضعا لعملية إعادة صياغة، تتطلب توسيع انشغالها ليس في تحقيق السلم والأمن فحسب، بل أيضا في صون السلم والأمن بعدما تكون الأطراف قد أوقفت الأعمال العدائية. وللحيلولة دون خطر الانزلاق مرة أخرى نحو الصراع، يقع على عاتقنا جميعا الالتزام بمساعدة المجتمعات المحلية في جهودها لتأمين التنمية، وفي مسعاها لتأخذ مكانها بين الدول التي تنعم بالسلم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): المتكلم التالي ممثل

غواتيمالا الذي أعطيه الكلمة.

السيد روزنشال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):

أهنتكم، سيدي الرئيسة، على مبادرة شيلي بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم، والتي تتسم بالأهمية البالغة بالنسبة لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. لقد مرت غواتيمالا بتجربة مباشرة في هذا المجال عن طريق تنفيذ اتفاقاتنا للسلم. وعلى الرغم من أن لها خصائصها الفريدة، فهي تتضمن أيضا دروسا يمكن، بعد تكييفها الضروري، أن تطبق في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من مدى وضوح تلك الدروس، فهي توفر مبادئ إرشادية فيما يتعلق بالموضوع الذي ناقشناه. وسأذكر خمسة منها، ولجميعها جذور محلية، ولكنها تعبر جميعا عن دور الأمم المتحدة.

أولا، من الأساسي وجود حد أدنى من الاتفاق

فيما بين مختلف قطاعات المجتمع المدني والحكومة على المسار

التوصل إلى النتائج المرجوة. وكما ورد في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها دور أساسي تؤديه في بناء السلام الدائم بالتعاون مع مجلس الأمن. وفي قارتنا، يقر الاتحاد الأفريقي بهذه العلاقة الهامة بالنسبة للجهود التي يبذلها من أجل السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد أنشأ الاتحاد الأفريقي مجلس السلم والأمن التابع له، لكي يكون

”الهيكل التشغيلي للتنفيذ الفعال للقرارات المتخذة في نواحي منع الصراع، وصنع السلام، وعمليات دعم السلام والتدخل لدعمه، وكذلك لبناء السلام وإعادة التعمير في فترة ما بعد الصراع“.

والبروتوكول الذي أنشئ بموجبه مجلس السلم والأمن يتعهد بالتحديد

”أن مجلس السلم والأمن من خلال أدائه للولاية المسندة إليه للنهوض بالسلم والأمن والاستقرار وصورها في أفريقيا، سوف يتعاون ويعمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة“.

وكما هو الحال في عمليات حفظ السلام، تتطلب الحالات المختلفة ردودا مختلفة للتعامل مع إعادة التعمير والمصالحة الوطنية في فترات ما بعد الصراع. وكان إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة هو الطريقة التي اخترناها للتعامل مع ماضيها ومستقبلنا. والبلدان الخارجة من الصراع ينبغي لها أن تجد طريقها لمد جسور بين الماضي وإمكانات المستقبل في إطار ظروفها الفريدة الخاصة بها. وقد ساعدت جنوب أفريقيا وستستمر في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع، حينما

رابعاً، تأسست في غواتيمالا، شأنها شأن بلدان أخرى، لجنة استجلاء التاريخ. ولا شك أن نشر تقريرها ”غواتيمالا: ذكريات أيام الصمت“ أسهم في المصالحة إلى الحد الذي أظهر حقائق كانت خافية قبل ذلك. وأدى أيضاً إلى وضع برنامج للتعويضات، على الرغم من شعور الكثيرين بأن ذلك البرنامج كان شديد التواضع. وأدى التقرير أيضاً إلى التشديد على الدعوة إلى تطبيق العدالة.

خامساً وأخيراً، في سياق تحقيق المصالحة لا يمكن للمرء مهما قال أن يبالي في أهمية تعزيز حكم القانون وتطبيق العدالة وتنفيذها. وفي بلدنا، وكرتكة موروثه من الصراع المسلح، لا تزال توجد أجهزة وهيئات سرية تنتهك حقوق الإنسان. وفي جهد جديد لم يسبق له مثيل لتنفيذ التعهدات، وبناء على طلب من أمين المظالم لشؤون حقوق الإنسان وبموافقة الحكومتين السابقة والحالية، وقّعت حكومة غواتيمالا في بداية هذا الشهر اتفاقاً يهدف إلى التصدي لهذه الحالة. ويتضمن الاتفاق إنشاء نوع جديد من البعثات الدولية تتصرف في إطار القانون الغواتيمالي ولها سلطة التحري عن الآليات السرية والسعي إلى القضاء عليها، والكشف عن هوية أعضائها وكفالة مقاضاتهم أمام المحاكم الجنائية. ويهدف هذا الجهد الانتقالي الخاص إلى تعزيز القدرة المحلية في مجالي الأمن والعدالة وينبغي أن يوفر زخماً قوياً للإصلاح المؤسسي والقانوني في البلد.

وتوجد معلومات أخيرة مقنعة جداً لأغراض هذه المناقشة. إن السلام في غواتيمالا لا يمكن عكس مساره. وبعبارة أخرى، انعدمت المخاطرة بالتقهقر إلى حالة الصراع المسلح. ولذلك، فعلى الرغم من أي عيب أو نقص في تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقات السلام، فالنتيجة العامة إيجابية جداً بوجه عام. وتشهد على ذلك العملية الانتخابية التي أدت إلى نقل منظم وديمقراطي للسلطة في ١٤ كانون الثاني/

الذي سيتبع. ويجب أن تتبع المصالحة من الداخل، حيث أن أي محاولة لفرضها من الخارج مكتوب عليها الفشل. وفي حالة غواتيمالا، كان الحد الأدنى من الاتفاق موجوداً ولا يزال موجوداً لحسن الطالع. وقد أبرمت حكومة أرزو هذه الاتفاقات مع الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في عام ١٩٩٦، وأقرتها بعد ذلك حكومة بورتيسو في عام ٢٠٠٠ بوصفها اتفاقات أبرمتها الدولة، وقبل ما يقرب من أسبوع واحد فقط، أقرتها مجدداً حكومة رئيس الجمهورية أوسكار بيرغر.

ثانياً، يظل التعاون الدولي أساسياً ولا غنى عنه وجود الأمم المتحدة. وذلك ينطوي لا على العمل اليومي لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا أو الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحوار واجتماعات الموائد المستديرة لبناء توافق الآراء في السنوات القليلة الماضية فحسب؛ ولكن أيضاً الدعم المقدم لتعزيز السياق الذي يزدهر فيه الحوار والتسامح والتفاهم. ومن الواضح أن من الأسير التوصل إلى المصالحة في أوقات الرخاء الاقتصادي عما هي عليه الحال حينما لا تتوافر موارد كافية. ويتضح أيضاً أنه لكي تتحقق المصالحة يجب تعزيز المؤسسات التي تستند إليها المجتمعات الديمقراطية. لذلك فإن التطورات المحرزة في تنفيذ الاتفاقات هي ثمار جهود الغواتيماليين المستكملة بالتعاون الخارجي بقدر كبير.

ثالثاً، لم يكن التقدم المحرز متتالياً. فتنفيذ التعهدات يولد مقاومة ومعارضة قد تتسبب بدورها في نكسات. فهذا التقدم بطيء بطابعه، وهذا يتطلب المثابرة من كل الأطراف الوطنية والدولية الفاعلة. ولن يكون رحيل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا في نهاية هذا العام من قبيل المصادفة، فقد مكثت عشر سنوات في البلد. مما يعني أن الالتزام الطويل الأمد مطلوب.

وللحقيقة أهمية بالغة بالنسبة للمصالحة، حتى أن لجان الحقيقة، التي نشأت في أمريكا اللاتينية التي روعتها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السبعينيات والثمانينيات، قد امتدت الآن إلى مناطق أخرى من العالم جرت فيها حروب أهلية وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وتم إنشاء أكثر من ٢٠ لجنة للحقيقة في أنحاء العالم حتى الآن، كما أنشأت عدة جامعات معروفة برامج أكاديمية لدراسة تلك اللجان.

وفي بيرو، أنشئت لجنة الحقيقة والمصالحة في حزيران/يونيه ٢٠٠١ ومهمتها إلقاء الضوء على العمليات والحقائق والمسؤوليات المتصلة بالعنف الإرهابي وانتهاك حقوق الإنسان خلال السنوات العشرين من أيار/مايو ١٩٨٠ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وهذه اللجنة التي اعتبرها الخبراء مؤخراً واحدة من أفضل اللجان في أمريكا اللاتينية وأكثرها مصداقية، قد أصدرت تقريرها النهائي في آب/أغسطس ٢٠٠٣، بعد عمل استغرق ٢٤ شهراً، استمعت خلالها إلى شهادات من حوالي ١٧ ٠٠٠ شخص، وعقدت جلسات استماع عامة في جميع أنحاء البلد، قامت شبكة التلفاز التابعة للدولة ببثها. وقد أرست لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو أساساً قوياً لأول عناصر المصالحة، ألا وهو معرفة الحقيقة - أو على الأقل تسليط الضوء على ما خُفي - بشأن الأفعال التي لم تكن معروفة للمجتمع في بيرو.

ويتمثل الشرط الأساسي الثاني للمصالحة في تعويض الضحايا الأبرياء وإعادة تأهيل المناطق التي تضررت نتيجة للصراع. ولئن كانت الخبرة تبين لنا عالمياً، أن لجان الحقيقة تحصل على الدعم من موارد المجتمع المدني والأمم المتحدة والدول المتزمنة بالدفاع عن حقوق الإنسان، فإن هذا ليس واقع الحال بالنسبة لتعويض الضحايا الأبرياء وإعادة تأهيل المناطق المدمرة؛ حيث لا يتوفر إلا القليل من الموارد الوطنية

يناير. ولذلك، أعتقد أنه يحق للأمم المتحدة أن تفخر بوجودها ومشاركتها في تنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمالا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن

لممثل بيرو.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن

أهنتك، سيدي سوليداد ألفيار فالترويلا، وزيرة خارجية شيلي، على ترؤسك مجلس الأمن. إن مبادرتك بعقد هذه الجلسة بشأن الموضوع المهم "المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة" تظهر الطريقة الفعالة التي يدير بها بلدك دفعة المجلس.

إن المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع عملية وطنية معقدة تعتمد على ظروف اجتماعية سياسية في كل بلد وعلى طابع وحدة الصراع. ولكن بدراسة آراء الأكاديميين والخبراء ودراسة الخبرات العملية في عمليات المصالحة بصفة خاصة، يمكن تحديد ثلاثة شروط أساسية مسبقاً للمصالحة الوطنية.

العنصر الأول هو الحقيقة. وفي ضوء الحاجة إلى

الحقيقة بوصفها عنصراً من عناصر المصالحة تأسست لجان الحقيقة. ولا يرد تفصيل لتلك اللجان أو سرد تحديدي لجميع الأحداث العنيفة في الصراع المدني لأنه، بعد انقضاء فترة معينة من الزمن، من الصعوبة بمكان معرفة تسلسل الأحداث بالضبط. بل إن قيمة لجان الحقيقة تكمن في أنها تكشف عما خُفي ولم يُدرك أو يُفهم على نطاق واسع في الخطاب السياسي اليومي في دولة ما. وكما ذكر مايكل إيغنايف، أستاذ حقوق الإنسان في جامعة هارفارد، فإن "كل ما يمكن أن تحققه لجنة الحقيقة هو الحد من عدد الأكاذيب التي يمكن تعميمها في الخطاب السياسي العام دون منازع" (دليل الرقابة، أيار/مايو ١٩٩٦). وهذه هي قيمة الحقيقة باعتبارها عنصراً من عناصر المصالحة.

أما على الصعيد الدولي، فما برحت الحاجة إلى العدالة تمثل شاغلاً أساسياً في حالات ما بعد الصراع. وكانت نتيجة ذلك قيام مجلس الأمن بإنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وبصفة خاصة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي تمثل أهم خطوة اتخذها العالم على طريق مكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام سيراليون بإنشاء محكمة خاصة للجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ذلك البلد.

وفي رأي الخبراء والأكاديميين واستناداً إلى خبرتنا المبنية على الملاحظة والاختبار، هناك تأويلات عديدة للمصالحة. فبالنسبة للمعتدلين الذين يكتفون بالحد الأدنى، تعني المصالحة نوعاً من التعايش غير المهلك فحسب. أما بالنسبة للمتطرفين الذين لا يقبلون بأقل من الحد الأقصى، فالمصالحة هي العودة إلى توافق الآراء أو إلى التناغم الاجتماعي. ولا يصلح أي من التفسيرين لعقد مصالحة وطنية حقيقية، لأنه كما دلت عمليات المصالحة في بلدان مختلفة، فإن المصالحة تعني تجاوز التعايش السلمي أو العودة إلى أوضاع التناغم الاجتماعي وتوافق الآراء التي لم تكن قائمة من قبل، بل على النقيض، هي أصل الصراع. وفي كل البلدان التي شهدت صراعات، تعني المصالحة هذه الأيام عملية بناء عقد اجتماعي جديد يستند إلى المؤسسات الديمقراطية ويهدف، بالدرجة الأولى، إلى القضاء على الإقصاء الاجتماعي، الذي يعد اليوم تربة خصبة للصراعات الأهلية التي تنطوي على تدمير للذات.

إن عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن ويضطلع بها في حالة الحروب الأهلية ليست إلا الخطوة الأولى في بدء عملية مصالحة طويلة. وفي حقيقة الأمر، إن عمليات وقف إطلاق النار، والفصل بين الأطراف المتحاربة وتعايشها والتسامح المتبادل لا توفر سوى الأساس للمصالحة الوطنية. وهي توجد حالة من التعايش غير المهلك، وليس

والمساعدة الدولية. ولهذا السبب، لا بد للأمم المتحدة أن تشارك من خلال مشاريع خاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالاته. وعلاوة على ذلك، فإن إسهام البنك الدولي ومرونة صندوق النقد الدولي ضروريان.

وإلى جانب التقرير النهائي الذي قدمته لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو، فقد أعدت خطة شاملة للتعويضات. وقبل أسبوع، شرعت حكومة بيرو في تنفيذ خطة السلام والتنمية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦، وهي آلية للتعويض الجماعي للمناطق الأكثر تضرراً نتيجة للعنف السياسي، من خلال مشاريع لتحسين البنية الأساسية وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتعزيز وجود الدولة ومشاركة المجتمع المدني. ومن نافلة القول، إن هذه الخطة، شأنها شأن خطط بلدان نامية أخرى، ستتطلب توفير موارد من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كيما يتسنى تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

والعدالة هي العنصر الثالث للمصالحة. وإذا كانت الحقيقة شرط مسبق للمصالحة، فإن العدالة شرط لتلك العملية ونتيجة لها في نفس الوقت. فالمصالحة لا تعني النسيان أو الإفلات من العقاب. إنها تعني قيمة العدالة، وهذا معناه تحديداً تقديم منتهكي حقوق الإنسان للعدالة. وفي كثير من الحالات، يقتضي ذلك إصلاحاً قضائياً شاملاً، وأهم من ذلك نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات التي عانت من العنف حتى لا تتكرر الجرائم والفظائع التي ارتكبت ضد الإنسانية.

وفي حالة بيرو، تعكف اللجنة الخاصة للإصلاح الشامل إدارة القضاء على تعزيز وتنسيق جهود مختلف الكيانات التي تتكون منها منظومة العدالة بغية تحقيق الإصلاح الشامل للمنظومة، وكفالة استقلالها كمؤسسة وحماية حقوق المواطنين.

حالات دول تعد الآن، نتيجة لصراع أهلي، محل تركيز عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ثانياً، سيكون من المفيد إعداد تقرير عن كل ما قيل هنا اليوم بغية دراسته من قبل كل الدول ووكالات الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، المؤسسات المالية الدولية. ويجب أن يبادر المجتمع الدولي وعناصره الفاعلة ومؤسساته ببعض التفكير الجاد بشأن كيفية ترجمة مفهوم المصالحة والتعلم على أرض الواقع من تجربة عمليات المصالحة القائمة حالياً في أرجاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل بيرو على كلماته الرقيقة.
أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): أشكر، سيدتي الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع العلني لمجلس الأمن بشأن مسألة لم يتناولها المجلس بشكل محدد في أية مناسبة سابقة، لكنها، مع هذا، ذات أهمية كبيرة وتثير قلقاً بالغاً اليوم. ونلاحظ، على وجه الخصوص، كثافة مشاركتك الشخصية في موضوع مناقشة اليوم. ونستميحك العذر لطول بياننا.

لا تزال تجربة الهوية الوطنية، بالنسبة لدول أعضاء كثيرة بالأمم المتحدة، جديدة نسبياً. والواقع، أن التحول بعد الحرب العالمية الثانية من نظام الامبراطوريات إلى نظام الهويات الوطنية في مناطق عديدة من آسيا وأفريقيا وأجزاء من منطقة الكاريبي، كان في حد ذاته نتيجة لعملية صراع سياسي، ومصالحة في مرحلة ما بعد الصراع وصياغة مدروسة لنظام الهوية الوطنية. وكانت هذه العملية فريدة من نوعها لكل منطقة، إن لم يكن لكل أمة. وكان دور الأمم المتحدة أيضاً هاماً، وإن كان ذا طبيعة مختلفة عما يبدو متصلاً بالمناقشة الحالية.

مصالحة. ولا يشكل ذلك عملية مصالحة حقيقية، الأمر الذي يحتم تجاوز حفظ السلام والتعايش غير المهلك والبدء بعملية بناء الأمة.

وفي التحليل النهائي، فإن عملية المصالحة هي ممارسة في بناء الأمم بشكل ديمقراطي تتجاوز ولاية عمليات حفظ السلام وتوصيات لجان الحقيقة المنشأة عبر العالم. والمصالحة عملية طويلة ومعقدة لاستعادة النسيج السياسي والاجتماعي للدولة، وتتطلب أساساً إنشاء مؤسسات ديمقراطية حقيقية والقضاء على آفة الإقصاء الاجتماعي. فبدون التسامح الديمقراطي، خاصة في ظل الإقصاء الاجتماعي الدائم، لن تكون هناك مصالحة. والاجتماعات الفقيرة ستبقى متأثرة بآفة الصراع.

ختاماً، فإن التماس الحقيقة في عمليات المصالحة التي تتم هذه الأيام في أنحاء مختلفة من العالم يحظى بدعم دولي من الأمم المتحدة والمجتمع المدني من خلال اللجان الوطنية للحقيقة.

والعدالة، وهي محور المصالحة، أحرز فيها تقدم كبير أيضاً بإنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وكذلك، على وجه الخصوص، المحكمة الجنائية الدولية. لكنني أود أن أؤكد هنا أن هذا لم يكن الحال بالنسبة لتعويض الضحايا الأبرياء والتعويض عن المناطق التي دمرتها الحروب الأهلية. ولذلك، نعتقد أن دور الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ينبغي أن يتركز، عند معالجة المصالحة في مرحلة ما بعد الصراع المسلح في المستقبل، على تقديم المساعدة لعمليات دفع التعويضات ودعم المجتمع المدني.

في الختام أود أن أ طرح المقترحات التالية. أولاً، يجب أن تتناول اجتماعات المجلس المقبلة المكرسة للمصالحة في مرحلة ما بعد الصراع المسلح حالات محددة، لا سيما

أو مؤسسات أصلية حقيقية للسلطات، فإن تقديرات العالم الخارجي لهما تختلف كثيرا.

من البديهي أن المصالحة داخل أي دولة يجب لا أن تكون نابعة من الداخل فقط وإنما معززة من الداخل أيضا. وهذا أكثر من مجرد تعبير روتيني عن شعور بالولاء للوطن. وهناك أمثلة كثيرة فشلت فيها حلول مفروضة من الخارج عندما اختفت عوامل التأثير الخارجية تلك. وبالمثل، فإن أية عملية لا تنطوي بشكل كامل على مشاركة السكان المحليين، بكل أشكال تنوعهم، من غير المحتمل أيضا أن تسفر عن سلام دائم.

يقال إن السلام ينظر إلى الأمام والعدالة تنظر إلى الخلف. وإذا ما كان لمصالحة حقيقية أن تتحقق، فيجب أن يتوفر بوضوح مزيج من الفضيلتين. وبدون الرغبة في التطلع إلى ما وراء مشاعر المرارة، والضعيفة ومثالب الماضي، لن يتسنى تحقيق المصالحة. ولكن، على نفس المنوال، ما لم يكن هناك شعور يتسم بالمصداقية بالعدالة والمحاسبة عن أعمال الماضي، لا سيما في الحالات التي وقعت فيها انتهاكات جسيمة بشكل منهجي، سيكون من غير العملي، توقع مصالحة حقيقية بين الأطراف المتعارضة. ومهما كانت العملية ناقصة، يجب أن يتعامل كل طرف مع الأطراف المتنافسة المختلفة للوصول إلى تراض متبادل وللتعامل مع مسائل الماضي، بما فيها تلك المتعلقة بالسلام والعدالة والتعويضات والعفو العام.

وتتطلب مجتمعات مرحلة ما بعد الصراع أيضا تشددا جديدا في نظامها القضائي. وإقامة محاكم جنائية ولجان تقصي حقائق ونظام تعويضات عن الخسائر التي لحقت بضحايا الجرائم، قد تصبح ضرورية في بعض الظروف. لكن المهم أن يجري بسط سيادة القانون وإقامة العدل في مجتمعات ما بعد الصراع وفقا لاحتياجات

ما هو أساس النظر الحالي لمجلس الأمن في هذا الموضوع؟ منذ الأزمة في الكونغو في ١٩٦٠، ما فتئت الأمم المتحدة تنظر في جوانب الصراعات الداخلية بسبب عواقبها المحتملة على السلم والأمن الدوليين آخذة بعين الاعتبار المادة ٣٦ الفقرة (١) من الميثاق. وهذه المادة تسمح للمجلس بالنظر في أي نزاع أو حالة ذات طبيعة مماثلة في أية مرحلة أو التوصية بشأها، ربما بالحد الأدنى من المتطلبات وهو التحقيق وفقا للمادة ٣٤ من الميثاق. ومنذ التسعينات شاركت الأمم المتحدة في مجموعة متنوعة من عمليات حفظ السلام الحيوية، ومن ثم، فإن البحث عن أساس من الميثاق أصبح اليوم مسألة أكاديمية فقط. وحتى يتحول المجلس من حفظ السلام إلى صنع السلام والمصالحة في مرحلة ما بعد الصراع، فإن المسافة تبدو مجرد خطوة قصيرة.

تبدو المناقشة الحالية مركزة على آثار الصراعات داخل الدول التي أفسدت الساحة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وولدت صراعات عرقية أو نزاعات طائفية للسيطرة العسكرية أو السلطة السياسية أو الموارد الاقتصادية أو الحماية الخارجية داخل الدول. ومع أنه من الممكن التحايج بأن معظم الصراعات داخل الدول لها، بشكل ثابت، مكونات خارجية، فإن مفهوم بناء السلام، الذي ظهر في أوائل التسعينات ووفر دفعة لعمل دولي قوي من جانب الأمم المتحدة في مناطق عديدة من العالم، كان موجها أساسا إلى منع نشوب تلك الصراعات أو تخفيفها أو حلها أو إدارتها، بغية تجنب تصعيدها من ناحية، مما يترك بالتالي أثرا إيجابيا على السلم والأمن الدوليين، وتيسير حدوث تحولات سياسية أوسع داخل تلك المجتمعات من ناحية أخرى، لتحقيق استقرار إقليمي طويل الأمد. وما إذا كانت هذه العمليات مفروضة من الوكالات الخارجية، بما فيها الأمم المتحدة، وما هو تأثيرها على تشجيع تطوير بُنى

وقبل أن تقحم الأمم المتحدة نفسها في حالة معينة يجب عليها أن تدرك أنه لا يوجد نهج موحد يمكن اعتماده في كل الحالات. وكل حالة ما بعد الصراع لها سماتها المميزة، مما يجعل من الضروري أن تولي عناية تامة في أي نموذج للمصالحة. وفي المجتمعات التي تحظى، بشكل تقليدي، بدرجة عالية من الحكم الذاتي على صعيد المقاطعة أو على الصعيد المحلي، سيكون مما لا طائل وراءه إقامة بُنى بالغة المركزية. وفي حالة المجتمعات الكبيرة ذات التشكيلات المختلطة، سيحتاج توزيع السلطات بين الحكومات الاتحادية وحكومات المقاطعات إلى الاتفاق عليه بعناية فائقة.

وأي عملية للمصالحة الوطنية سوف تتطلب وقتاً وجهوداً شاقة، أما النهج قصيرة النظر التي تقوم على جداول زمنية غير واقعية تستند إلى اعتبارات الآثار المالية البحتة فليس من المحتمل دائماً أن يكتب لها النجاح.

ومن الإسهامات الهامة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة في رأينا ضمان مركزية الأطراف الفاعلة المحلية في العملية السياسية. ذلك أن النماذج التي تُفرض على المجتمعات من الخارج يكون نصيبها الفشل عادة. والملكية الكاملة من جانب العناصر السياسية في المجتمع ضمن عملية احتوائية وليست استيعابية تكفل أن الحلول الموضوعية لا تحتوي على بذور انبعاث الصراع من جديد.

ولدينا اقتناع بأنه لكي ينجح نظام للحكم في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراعات لا بد له أن يحترم دينامية المجتمع في تعدديتها. ويترتب على ذلك أنه لا يمكن لشكل سياسي غير احتوائي أو متسامح تجاه المعارضين وديمقراطي أن يتيح الحيز اللازم للمصالحة الوطنية وقدرًا من المصلحة للجميع في رفاه مستقبله. ويعني الحكم الديمقراطي الحكم من خلال إرادة المواطنين، الذين يمارسونه من خلال آليات دستورية مستقلة. وإرادة الشعب هي التي تحدد المؤسسات

وتطلعات الناس في تلك المجتمعات. والعمل على التثام الجراح في مرحلة ما بعد الصراع عملية دينامية. ويجب أن تقود العناصر الفاعلة المحلية العملية. والصفات المفروضة من الخارج لن تنجح بالضرورة. ولهذا، فإن تقديم المساعدة الدولية لسيط سيطرة القانون وإقامة العدل في مجتمعات ما بعد الصراع، ينبغي أن يساعد على إقامة مؤسسات محلية ذات مصداقية وبناء صورتها العامة وتحقيق القبول لها.

ماذا ينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة و المجتمع الدولي في هذا السيناريو؟ نحن نرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا داعما ميسرا، دون السعي إلى فرض وجهات نظر أو قيم خارجية على عملية المصالحة الحساسة الجارية في أي مجتمع مزقته الحرب. وهذا ليس تقليلاً لأهمية دور الأمم المتحدة أو الخبرة الكبيرة المتاحة داخل منظومتها، بما في ذلك تلك المتاحة عن طريق الصناديق والبرامج المختلفة، للتعامل مع الأزمات والحالات المعقدة. كما أن هذه ليست حجة ضد النقاط المرجعية الأساسية وقيم حقوق الإنسان التي يجب التمسك بها في المجتمعات المتحضرة. فمما له أهمية قصوى الاعتراف بتعدد ممارسة ما في المصالحة الوطنية في حالات ما بعد الصراع والتعامل معها من منظور يتسم بالتعاطف والتفاهم بدلا من فرض الوصفات.

ومع أن من المرجح أن يتمكن داعية المصالحة في مرحلة ما بعد الصراع من أن يميز بدقة بين حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع، فإن الحقيقة تكون، في معظم الحالات، أكثر تعقيدا. إن جهود المصالحة تبدأ غالبا حتى في الوقت الذي يجري فيه الصراع وتستمر بعد التوقيع على اتفاقات السلام. ومن ناحية أخرى، حتى بعد الإنهاء الرسمي للأعمال العسكرية والتوقيع على اتفاقات السلام تستمر الصراعات، أحيانا بشكل متقطع، وأحيانا أخرى بشكل أشد قسوة. وأي تدخل من الأمم المتحدة من الضروري أن يراعي هذه الحقيقة.

المصلحة دون مراعاة تأثير ذلك على الاتجاهات الثلاثة الأخرى قد يؤدي إلى نتائج أو مواقف قد تعرقل بدلاً من أن تساعد على تحقيق المصلحة الوطنية.

وقد حددت منظمة غير حكومية رئيسية الحقيقة والعدالة والتعويضات باعتبارها الأعمدة الثلاثة التي لا غنى عنها للمصالحة الوطنية بعد انتهاء الصراعات. وترتبط ثلاثتها أيضاً ارتباطاً لا ينفصم. وتساق عملية الحقيقة والمصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا، ولجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو على أنهما من الأمثلة الجيدة على نجاح هذه الجهود. فقد مكّنتنا من تدفق الاعترافات والمظالم، فقدمتا بذلك الأساس لمصالحة وطنية فعالة. وفي حالة أفغانستان يلزم الموازنة بين مطلبي الحقيقة والعدالة الحتميين وبين مطلبي تحقيق الاستقرار والنظام. أما في كمبوديا، فالتعجل الذي أظهره المجتمع الدولي في التماس العدالة من الخمير الحمر بعد أكثر من عقدين من خروجهم من السلطة لا يغفر له عدم التماسه هذه الحقيقة حين كان الخمير الحمر يمسكون بمقاليد الحكم. وهنا أيضاً نواجه التوازن المعقد، والخلافي في كثير من الأحيان، بين الحتميات الأخلاقية في المجتمع المتحضر العصري والمصالح السياسية كما تتصورها الدول القوية.

ويرتبط العفو أيضاً بالعدالة. فإصدار العفو العام طلباً للسلام قد يحول دون ظهور الحقيقة ونشوء العدالة. وفي الوقت ذاته، الإنكار التام للعفو تحقيقاً للعدالة يمكن أن يؤدي إلى عرقلة جهود السلام في بعض الأحيان. وهنا التوازن ضروري أيضاً. والتعويضات ذات أهمية في تأمين المصالحة، ولكن ينبغي تحديدها كميّاً لضمان ألا تكون على حساب الأطراف الأخرى في الصراع. والتاريخ مليء بالأمثلة على تعويضات اعتُبرت ظالمة مما أدى إلى نشوب مزيد من الصراع. ولا تزال هذه المسألة ذات صلة في عصرنا.

السياسية والبيانات الاجتماعية والاقتصادية والأهداف والأدوات. بيد أن الوصول إلى هذه الأهداف التي تم وضعها ديمقراطياً يحتاج إلى موارد. والموارد عامل حاسم يمكن أن يحدد الفارق بين الحكم الفعال الذي ينجز ما يعد والحكم الذي يعجز، مهما خلصت نواياه، عن تلبية احتياجات شعبه. كذلك التهديدات الخارجية والأخطار الأخرى التي تتعرض لها سيادة الدول هي من العناصر التي تضر إضراراً خطيراً بالقدرة الوطنية والصورة الذاتية وتصرف الاهتمام عن أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذا نرى من المرجح أن يؤثر التركيز الضيق على الحكم دون إيلاء الاهتمام الكافي لتحديات النظام الاجتماعي والأمن على توطيد دعائم المجتمعات بعد انتهاء الصراعات.

والديمقراطية مجال رئيسي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد فيه على الاضطلاع بجهود المصالحة الوطنية. وقد اكتسبت مختلف القطاعات في منظومة الأمم المتحدة الخبرة والدراية الفنية في مجالات تقديم المساعدة في عمليات التعداد، وإعداد كشوف الناخبين ومراجعتها، وتحديد دوائر الانتخابات، والتحقق، وغيرها من المجالات التي تعد ضرورية لإجراء الانتخابات بصورة ناجحة.

وهناك مجالات أخرى ثبت أن للأمم المتحدة فيها قيمة لا تعوض. وهي ترتبط بتوفير المساعدة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتقديم المساعدة القضائية، وفي الآونة الأخيرة، معالجة العمليات السياسية. بيد أن الآلية المتاحة في منظومة الأمم المتحدة للتعامل مع كل من هذه المجالات تتفاوت في خصائصها. وكثير منها لها تقاليد عريقة تتسم بالحيدة وعدم التحيز. ونحث على التزام جانب الحذر لدى التعامل مع المواضيع التي تتقاطع عندها العملية السياسية، والمساعدات الإنسانية، وعمليات حفظ السلام، والعمليات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. فالدفع في أي اتجاه واحد لإرضاء أي من البلدان المانحة أو الجماعات ذات

الرئيسة) تكلمت بالاسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد ستانيو أوغارتي (كوستاريكا) تكلم بالاسبانية): تمثل الصراعات المسلحة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن ظواهر معقدة. وأبرز سماتها المواجهة المسلحة، أي الصدام المسلح بين طرفين أو أكثر. بيد أن هناك فوق المواجهة المسلحة وزيادة عليها خصومة سياسية واجتماعية مستحكمة ترجع إلى دورات متكررة من العداء والضغائن والكراهية والانفصال والحقد والخوف. والواقع أن كثيراً من الصراعات التي نكبت بها الإنسانية اليوم مصدرها آليات الخوف والكراهية النفسية فيما بين الجماعات، حيث تدام أية إساءة ويجري تضخيمها من خلال دينامية خبيثة للانتقام والإيذاء والظلم المتبادل. ولا يمكن للعلاقات الشخصية والهياكل الاجتماعية أن تتحمل عبء القوالب النمطية المستخدمة لتجريد الأعداء المفترضين من إنسانيتهم. ذلك أن الكراهية تولد مزيداً من الكراهية والتدمير يولد مزيداً من التدمير والموت.

ويتطلب بناء السلام بعد انتهاء الصراع المسلح وقف تلك الحلقة الخبيثة من البغضاء والتدمير. ويجب أن يعاد بناء المؤسسات الاجتماعية والعلاقات الشخصية التي تقوم بدور الجسر فيما بين الجماعات المختلفة. ولا غنى عن تهيئة جو من الثقة المتبادلة والعدالة والاحترام. ولا بد للأطراف في نهاية المطاف من التصالح من أجل بناء مستقبل مشترك.

ولا بد لأي برنامج للمصالحة أن يعيد دراسة الماضي، والأسباب الكامنة وراء الصراع، وسلوك جميع الأطراف طوال الفترة التي يستغرقها. بيد أن المصالحة يجب أن تتجاوز مجرد السرد التاريخي. فلا مناص عن تهيئة مناخ يشجع على التفكير والندم والمغفرة، سواء على الصعيد الجماعي أو الفردي، من أجل إتاحة منفذ لتصريف دواعي

ومن المؤسف أنه يمكن أحياناً السعي لتحقيق المصالحة الوطنية بقوة في غير موضعها. ذلك أن الهدف المتمثل في المصالحة السياسية في مجتمع خارج من ظلال الموت والدمار والمجاعة والحرمان لا يتحقق بدون تكلفة نفسية. فندوب الماضي لا تلتئم بالسرعة التي يطلبها المجتمع الدولي ثمناً لتدخلاته الإنسانية النشطة. وحين تقرر الأمم المتحدة أو المجتمع الإنساني الدولي التدخل لمصلحة مجموعة على حساب مجموعة أخرى، مهما كانت الدوافع لذلك سليمة، فإن هذه الأعمال تخاطر بفرض تصور خارجي على الحالة. ومع أن من الصعب إصدار أحكام قيمة عامة بالنسبة لهذه الحالات، يجب أن نتفق مع أحد العلماء فيما قاله مؤخراً ومؤداه أن أي محاولة للقيام بعمل خير يمكن أن تضر أكثر مما تعود بالنفع إذا افتقرت إلى التخطيط السليم والاستراتيجية.

وتؤمن الهند إيماناً راسخاً بأن المصالحة الوطنية ينبغي أن تكون عملية للاختيار المشترك والتعاون في رفق. ولا يمكن أن تدفع دعفاً على مجتمع غير راغب فيها أو مستعد لها. وقد تبدو الهندسة السياسية على هيئة تمكين مجموعة على حساب مجموعة أخرى ضرورية لاستعادة التوازن العرقي، ولكنها يمكن أن تحدث على حساب مصالح الأقليات وأن تؤدي إلى زيادة التوترات في المستقبل. كما أنها قد تؤثر على حياد الأمم المتحدة في تصور سكان البلد المتأثر وينجم عنها انعدام الوثام الطويل الأجل.

ولا بد أن يشمل دور الأمم المتحدة في دعم المصالحة الوطنية تقديم المساعدة من خلال نهج متسق على نطاق المنظومة يستند إلى الاحتياجات، الأمر الذي يمكن أن يتمخض عن توطيد دعائم الأمن والسلام والديمقراطية والحرية الاقتصادية والنظام الاجتماعي والعدالة. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور داعم في كل هذه المجالات.

إن المصالحة عملية شاقة تقع المسؤولية الأساسية عنها على عاتق السكان المحليين. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود المحلية الرامية إلى تحقيق المصالحة، ولكن ينبغي له ألا يطرح نفسه كبديل. وللأمم المتحدة في هذا السياق، دور هام تضطلع به بوصفها مسررا يساعد على إعداد الآليات والاتفاقات المطلوبة للبدء في عملية المصالحة.

وفي هذا السياق، يمكن أن تعتمد الأمم المتحدة بوجه عام، ومجلس الأمن بوجه خاص، سلسلة من التدابير لتيسير المصالحة الوطنية.

وعندما تتفق الأطراف على استخدام لجان تقصي الحقائق كآلية لتحقيق المصالحة، يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم السياسي والسوقي، وعند الاقتضاء، الدعم الاقتصادي لهذه المؤسسات كي يتسنى ضمان أن تصبح هذه المؤسسات فعالة وشرعية وغير منحازة، وأن يراها السكان المحليون كذلك. ولا بد أن يبحث مجلس الأمن الأطراف على أن تقدم لتلك اللجان جميع المعلومات المتوفرة لديها عن الصراع وعن أية فظائع ارتكبت.

وعندما تقرر الأطراف الآليات القانونية لتحقيق المصالحة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهودها بتسهيل إنشاء المحاكم المحلية أو تقديم المساعدة التقنية أو إنشاء محاكم بمشاركة دولية. وتجربة سيراليون لها قيمة خاصة في هذا الصدد. ومن ناحية أخرى، ربما يمثل اللجوء إلى المحاكم المحلية بعض الصعوبات إذا لم يعتبرها السكان المحليون نزيهة أو إذا تعذر اتباع الإجراءات الأصولية، سواء للضحايا أو للمتهمين. وفي هذه الحالات، قد يصبح استخدام المحاكم المحلية عقبة تعترض تحقيق مصالحة حقيقية. ولا بد أن يكون المجتمع الدولي يقظا لضمان أن تكون الآليات شرعية وأن تحترم بصورة دقيقة حقوق كل من الضحايا والمتهمين.

العدالة والانتقام. ولا يجب أن تقتصر المصالحة على استعادة مظالم الماضي أو معاقبة الجناة. بل يجب أن تلتزم المصالحة بالمستقبل، وأن تهنيء جواً من التسامح والتعاون فيما بين الأفراد والمجتمعات التي مزقتها الصراخ. ويجب أن تتمثل النتيجة النهائية للمصالحة في ثقافة حقيقية للسلام.

وكل صراع فريد في نوعه، ولكل سماته وخصائصه. ولهذا السبب لا توجد آلية وحيدة للمصالحة يمكن تطبيقها على الجميع. وقد يسرت هذه العملية لجان الحقيقة في بعض الحالات. وفي حالات أخرى، كانت الملاحقة القضائية للقادة ومرتكبي الفظائع ومعاقبتهم مفيدة في هذا الصدد. كما أن الأمر تطلب قرارات للعفو في حالات أخرى. وقد ثبتت أيضاً جدوى كبيرة للاستعانة بآليات المجتمع التقليدية من أجل إقامة العدل والعفو عن الإساءة.

يجب أن تقوم المصالحة على أساس الحقيقة والعدالة والرفقة. وينبغي كشف الحقيقة تماما فيما يتعلق بالصراع حتى يستطيع الضحايا أن يتكلموا عن الألم والصدمة اللذين تسبب فيهما ما عانوه من ظلم. ويجب أن تأخذ العدالة مجراها. وينبغي أن يكون هناك اعتراف علني بالضرر الذي حدث وانتهاك الحقوق الأساسية للضحايا. ومن الضروري أن تؤدي الرفقة إلى تخفيف الرغبة في الثأر للتمكين من كسر دورة الانتقام.

وينبغي للمصالحة أيضا أن تمكن ضحايا الصراع وأن تخلق الشعور بالتكافل بين الأطراف. ويجب أن يشعر الضحايا بأنه تم الاعتراف بحقوقهم وأهم يعاملون باحترام وأن معذبيهم السابقين لن يؤذوهم أبدا. وينبغي تهئية الظروف لضمان تمكين الأطراف من بناء مستقبل مشترك والالتزام بالعمل معا لرفاه المجتمع بأكمله.

ومن الأساسي لجميع الأطراف أن تدرك أن العمل والتعاون بين الجميع عنصران لا غنى عنهما لبناء السلام.

مجلس الأمن لهذه الشهر، الذي يوشك على الانتهاء. ولقد مكنت مهارتكم وخبرتكم الكبيرة المجلس من القيام بمسؤولياته بصورة جد فعالة. وفي هذا الصدد، أشكركم بصفة خاصة لمبادراتكم بعقد هذه المناقشة المكرسة للمصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع والدور الذي تؤديه الأمم المتحدة. ويوضح مستوى المشاركة الكبير والمناقشة المستتيرة مدى حاجتنا إلى هذه المناقشة في الأمم المتحدة. وأنا مقتنع من أننا سنتمكن من التوصل إلى استنتاجات جد مفيدة. وأنا مقتنع بأننا سنستخلص نتائج مفيدة جدا.

المتكلمون السابقون جميعهم أشاروا إلى الدور الخاص الذي تؤديه الأمم المتحدة في جهود المصالحة. ولكن قبل أن أتكلم على وجه التحديد عن هذا الموضوع، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأعضاء الجدد غير الدائمين في المجلس، الذين بدأت فترة عضويتهم في المجلس مع بداية هذا الشهر وهم: البرازيل وبنن والجزائر ورومانيا والفلبين.

ويناقد اليوم المجلس حالات ما بعد الصراع وجهود السلام وحقيقة أن أحداثا معينة إذا لم تعالج في حينها، قد تتطور وتصبح عقبات دائمة تعترض استراتيجيات السلام والمصالحة الوطنية.

وفي سياق حالات ما بعد الصراع، تتوفر لدى الأمم المتحدة خبرة لا تضاهي، تتراوح ما بين التفاوض من أجل التوصل إلى تسويات سلمية بين الأطراف، والمشاركة في جهود المصالحة. ويعد نجاح جهود الأمم المتحدة في كوسوفو وأفغانستان وغواتيمالا وموزامبيق، وفي أماكن أخرى، دليلا على الخبرة الزاخرة التي اكتسبتها المنظمة في هذا الميدان. وبوسعنا أن نستخلص درسا رئيسيا من هذه الخبرة. لكل صراع، ولكل حالة من حالات ما بعد الصراع، خصائص وسمات خاصة به. ولا توجد وصفا شاملة يمكن تطبيقها في هذا المجال بطريقة منهجية. وكما صرح الأمين العام في

وفضلا عن ذلك، يمكن أن يصبح مثول القادة الرئيسيين أمام المحاكم مفيدا فقط في حالة رؤية السكان المحليين لذلك بصفته ممارسة نزيهة من ممارسات العدالة. وفي هذا السياق، نرحب باستراتيجية المحاكمة التي وضعها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لضمان أن تتعاون الأداة الدولية بطريقة بناء مع عمليات المصالحة الوطنية.

وعندما تختار الأطراف آليات تقليدية للمصالحة، لا بد أن يعزز المجتمع الدولي فكرة احترام هذه الآليات لحقوق المتهمين؛ إذ لا يجوز استخدامها لفرض عقوبات مفرطة أو تنفيذ إعدامات بلا محاكمة.

وعندما تتفق الأطراف على منح العفو العام، لا بد أن يدعم المجتمع الدولي هذه الجهود، شريطة أن ترمي إلى تحقيق المصالحة وأن لا تتحول إلى وسيلة لحماية مرتكبي أو مدبري الجرائم الخطيرة ضد الإنسانية. ولا يجوز أن يستخدم العفو العام أبدا كآلية لإخفاء الحقيقة أو حرمان الضحايا من العدالة.

وعندما تختار الأطراف آليات لتقديم تعويضات اقتصادية، فينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمها بتحميد الأصول المالية للأشخاص الذين ارتكبوا الفظائع، وأن يحول تلك الأصول إلى الضحايا.

ويتطلب تحقيق المصالحة الوطنية بعد نهاية صراع مسلح بذل جهود متواصلة وطويلة الأمد. وهذه الجهود هي مسؤولية رئيسية تقع على عاتق المجتمع المحلي المتأثر وعلى الأطراف في الصراع. وبالرغم من ذلك، يلتزم مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره بتقديم دعم أكيد لهذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل المغرب، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة

ولا بد أن يكون دور المجلس هو تقديم ردود وافية وتصميم ولايات مساوية للوقائع في الميدان. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تشكل الردود الفردية على الأزمات وفي حالات مرحلة ما بعد الصراع جزءا من الاستراتيجية الشاملة التي تتضمن الأهداف المشتركة. وبشكل خاص، كما ورد ذكره، فإن احترام حياد الأمم المتحدة أمر هام جدا. وكما لوحظ أيضا، لا بد أن تعمل المنظمة على جمع الأطراف معا؛ ولا بد ألا تفرض أي حل لا يكون قد جرى التفكير فيه مقدما.

وضمن الأهداف التي ذكرتها، فإن الهدف الأول يرتبط ارتباطا وثيقا بالأهداف التي كثيرا جدا ما تؤدي إلى تفويض الجهود المبذولة صوب تحقيق المصالحة الوطنية. ويدور في خلدي نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، واستعادة العدالة مع هدف تحقيق المصالحة وهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بالعدالة، هناك أيضا لجان الحقيقة والمصالحة، التي تضطلع بدور تكميلي.

وتشكل إعادة إدماج المقاتلين السابقين، مع ضمانات واضحة لأمنهم الشخصي؛ ومشاركتهم في الحياة العامة، مع احترام سيادة القانون؛ والآفاق الاقتصادية والاجتماعية الحقيقة بالنسبة لهم ولأعضاء أسرهم عناصر محورية في تحقيق التسوية الدائمة للصراعات. وقد تكلم ممثل أنغولا بشكل بليغ جدا صباح هذا اليوم عن تجربة بلده في هذا الصدد. وفي سيراليون، ما فتئت الأمم المتحدة تشارك في تسريح أكثر من ٤٦ ٠٠٠ مقاتل وإعادة إدماجهم؛ بيد أنه ما زال هناك قدر كبير مما يتعين القيام به، خاصة في ليبيريا.

وضمن الأهداف الرئيسية التي ينبغي ذكرها في تحديد الاستراتيجية الشاملة في حالات ما بعد الصراع، يحظى احترام حقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني

مناقشة أجريت في مجلس الأمن قبل أقل من سنة، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣:

”لكن الشيء الذي يبرز ... هو أنه لا يوجد نهج واحد تم اللجوء إليه مرتين، لعدم تماثل صراعين أو حالتين من حالات ما بعد الصراع. وحتى الحالات الأربع الأخيرة في أفغانستان وتيمور - ليشتي وسيراليون وكوسوفو تختلف اختلافا شديدا بعضها عن بعض،

... ولذلك يتمثل أحد أهم الدروس المستفادة ... في ضرورة التوصل أولا إلى فهم مشترك للأمر الذي يجعل الأزمة موضوع البحث فريدة، ثم إعداد استجاباتنا وفقا لذلك. وينبغي لنا الاستفادة من التجارب السابقة ... آخذين في الحسبان أنه ربما ينبغي اتباع نهج أو أشكال من المساعدة جديدة تماما“ (S/PV.4748، ص ٣)

وبعبارة أخرى، أراد الأمين العام أن يذكرنا بأنه ينبغي للمجلس أن يكون خلاقا في كل مرة ينظر فيها في إحدى الحالات، وينبغي له، بخاصة، أن يقترب قدر المستطاع من الحقائق على أرض الواقع، دون أن ينسى، بطبيعة الحال، خبرته التي اكتسبها من الحالات الأخرى. ويكمن نجاح إسهام الأمم المتحدة في تحقيق المصالحة الوطنية في حالات مرحلة ما بعد الصراع في مقدرة المنظمة على مراعاة الخصائص المحلية - الطابع المتعدد الأعراق في كوسوفو والحاجة إلى إشراك النساء في الحياة العامة في أفغانستان، على سبيل المثال، ونزع سلاح المقاتلين السابقين في سيراليون وفي ليبيريا. وغدا، ربما، تكون الأمم المتحدة مشاركة في إعادة الإعمار في العراق. وكل حالات الأزمة هذه قد تبدو متشابهة، لكنها، في الواقع، مختلفة جدا.

وفي الواقع، لا بد لنا من أن نمكّن الأشخاص تمكيننا تاما لممارسة حقهم في إدارة الشؤون المحلية الخاصة بهم بينما نضمن الاستقرار والأمن للبلد بأسره وللمنطقة دون الإقليمية التي ينتمي إليها.

وتقتضي الأهمية المتزايدة لمناقشة اليوم تفاعلا أكبر بين الوكالات. وفي الواقع بدأت هذه العملية، كما أن بلدي يشجع ذلك التفاعل بين وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها، لا سيما بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ويشكل تمديد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لولاية الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو وإنشاء فريق مماثل معني ببيرووندي استجابة مشجعة من جانب المجتمع الدولي للحاجة إلى تصميم برامج لتقديم المساعدة إلى البلدان الضعيفة الخارجة من حالات الصراع، وخاصة في أفريقيا. ومن المهم أن نكفل النهج التكميلي في سياق الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن للمحافظة على السلام وإجراءات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا بد أيضا أن تنطوي المناقشات الجارية بشأن إصلاح الأمم المتحدة على تقييم لأوجه القصور في منظومة الأمم المتحدة في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع، وخاصة فيما يتعلق ببعدها الإنساني، بالاستفادة من دروس التجارب الماضية وفي روح من النهج الابتكاري بغية، كما قلت في وقت سابق، حل الأزمات الحالية. وهذا التزام بالتضامن ندين به للأشخاص الذين عانوا كثيرا من الحرب ومن حالات ما بعد الصراع.

ما ذا ندين لبعضنا البعض؟ كان ذلك هو السؤال الذي وجهه أحد مؤسسي موسوعة إنسايكلوبيديا، دينيس ديديروت. وكان ديديروت يؤمن بأن اهتمام المرء بشخص آخر هو أيضا طريقة لضمان المصلحة الذاتية الخاصة للمرء.

الدولي بأولوية جديدة بالاعتزاز. ومن الحتمي حماية أرواح الأشخاص وكرامتهم. وبهذه الروح، لا بد أن يشرك المجتمع الدولي نفسه في حل مشاكل اللاجئين والمشردين. وينبغي أن نعزز ولاية الحماية في مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ونسعى لإيجاد حلول دائمة للاجئين على نحو خاص بتعزيز العودة الطوعية، في ظل ظروف من الكرامة والأمن.

ولا بد أيضا للنهج الشامل أن يراعي جميع الأطراف الفاعلة في الميدان - المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ولكن أيضا، وقبل كل شيء، النساء. ولا يمكننا أن نغالي في التشديد على الدور الحاسم للنساء في عمليات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. ومن المؤكد أن برنامج عمل ييجين أبرز ذلك البعد بعينه والإسهام القيم الذي تقدمه النساء، ولكن لا بد أن نمضي إلى ما هو أبعد من ذلك وأن نعزز مشاركة النساء في الميدان وفي عمليات حفظ السلام.

وفي صميم الصراعات الحالية، كثيرا ما نجد تأكيدا على الهوية المحددة من النواحي الثقافية والدينية والاجتماعية والعرقية. وبغية التكيف مع العدد المتزايد من التوترات القائمة على الهوية - التوترات التي، للأسف، تضاعفت منذ بداية العولمة - يجب على المجتمع الدولي ألا يعزز الحوار بين الأطراف في الصراع فحسب، بل أيضا أن يسعى إلى إيجاد حلول دائمة بغية المحافظة على الأمن والاستقرار.

وبغية تعزيز ثقافة للمصالحة، وفي نهاية المطاف، تعزيز ثقافة للوقاية، من المهم استكشاف جميع الإمكانيات المتاحة لتسوية النزاعات بينما يجري احترام سيادة الدول وسلامتها. وبالتالي، فإن الحكم الذاتي الإقليمي، كما مارسه العديد من الديمقراطيات، يسمح لها بالمحافظة على الوحدة في التنوع وبتفادي العوائق المأسوية التي تمثلها التجزئة المستمرة لكيانات الدول، وهي التجزئة التي يمكن أن تكون لها عواقب خطيرة على السلام والأمن الدوليين.

نرى فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية أن هناك أموراً عديدة يمكن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة بل ويجب عليهما القيام بها لتعزيز المصالحة في مجتمعات ما بعد الصراع المحفوفة بالمخاطر.

وتتمثل المهمة الأولى في إقامة العدل من جديد. ولا شك أن معاقبة من ارتكبوا جرائم خطيرة ضد البشرية في أثناء الصراعات، وفقاً للقانون، سيسهم في تحقيق المصالحة الوطنية. وهذا مهم أيضاً في ردع الآخرين عن ارتكاب جرائم مماثلة في المستقبل. إلا أنه يلزم في الوقت نفسه الاعتراف بمشكلة تتمثل في أن المصالحة لا تتقدم تقدماً هاماً في الوقت الذي تكون فيه محاكمة ما ما زالت جارية. وينطبق هذا بصفة خاصة عندما يستغرق الانتهاء من محاكمة ما وقتاً طويلاً. وتجدد الإشارة إلى أن هناك عدداً من الحالات التي يلزم فيها التوصل في وقت مبكر إلى المصالحة الوطنية من أجل التعزيز السريع للسلم، وأنه توجد بغية تمكين الناس من تقبل الماضي وإقامة علاقات ثقة داخل المجتمع، مجموعة من الخيارات السياسية تتراوح من العقاب الصارم إلى الصفح التام. ومن الأهمية الحيوية أن يختار مجتمع ما بعد الصراع تدابير السياسة العامة التي يرى أنها تتناسب على خير وجه مع حالته الانتقالية غير المستقرة. وينبغي ألا يغرب عن بالنا أن التطبيق الصارم "للعادل" كما يحدده طرف ثالث في مجتمعات ما بعد الصراع لا يسهم دائماً في تحقيق المصالحة الوطنية.

وقد يكون من المفيد النظر في هذه المسألة على أساس أمثلة فعلية. ففي جنوب أفريقيا - كما سمعنا منذ بضع دقائق من ممثل ذلك البلد - تم السعي إلى الحصول على اعترافات بالحقيقة فيما يتعلق بالأعمال الإجرامية السابقة، ومنح العفو، وتقديم التعويض للضحايا في آن واحد معاً، وأدى ذلك إلى المصالحة الوطنية الناجحة. وفي حالة لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في تيمور - ليشتي اقترح خليط

أليس هذا هو النهج الأخلاقي الذي يكمن في التعاون الدولي والأمن الجماعي، المسؤول عنهما المجلس؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليابان الذي أعطيه الكلمة.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على عقدكم هذه الجلسة المفتوحة. وما فتئت مسألة المصالحة الوطنية عقب انتهاء الصراع تناقش كثيراً في الأمم المتحدة. ولا بد أن اعترف بأن اليابان ما زالت تقوم بدراسة المسألة ولم تتوصل بعد إلى موقف حاسم بشأنها. ومع ذلك، فإنني على يقين بأن الجميع سيتفقون على أن المصالحة الوطنية أمر لا غنى عنه لتوطيد السلام في المجتمعات غير المستقرة في مرحلة ما بعد الصراع.

ويشكل ترسيخ السلام أحد العناصر الرئيسية للأمن البشري الذي ما فتئت حكومتي تدعو إليه بشكل قوي. ويجدوننا الأمل في أن تنجم عن مناقشة اليوم أفكار أفضل بشأن المسائل الهامة مثل كيفية تعزيز المصالحة بشكل ناجح في مجتمع ما بعد الصراع، ودور المجتمع الدولي والأمم المتحدة في ذلك العمل.

وللمصالحة جانب سيكولوجي، ومن ثم ليس من السهل تحقيقها. وما لم يتم الكشف عن الحقيقة بالكامل سيتعذر إيجاد أساس للمصالحة. ومن ناحية أخرى، لا تتلاشى الكراهية والمرارة دائماً بسهولة، حتى مع الكشف عن الحقيقة. وثمة حالات يكون فيها العلاج الفعال الوحيد للضعيفة هو مرور قدر كبير من الوقت، وأعتقد، فيما يتصل على وجه الخصوص بالكراهية والمرارة على الصعيد الفردي، اللتين تنجمان عن العديد من الحالات المتنوعة، أن من غير العملي مناقشة الحلول في الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، تقدمت الرئاسة باقتراح جاد حصيف بتحديد المصالحة الوطنية بصفتها موضوع اليوم لأننا

ونرحب أيضاً بالجهد الرامي إلى تعزيز الحوار المباشر بين بلغراد وبريستينا، فهو خطوة لازمة ومناسبة نحو التعايش معاً.

ثالثاً، نود أن نؤكد أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمناطق التي تنشأ فيها الصراعات تكون في الغالب مناطق تعاني من الفقر، كما أن الضائقات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الناس باستمرار في حياتهم اليومية تجعل من الأرجح أن يدركوا الظلم الاجتماعي أو أن يشعروا بالضعينة إزاء من يتصورون أنهم مصدر الظلم الاجتماعي. وترى اليابان أنه ثمة وسيلة ناجعة جداً لتحقيق المصالحة تتمثل في تهئية الأحوال التي يتسنى فيها للناس أن يشعروا بالأمل في تحسن حياتهم في المستقبل. وكلما ازدادت ثقة الناس في نجاح التعمير، سهّل سير عملية المصالحة.

وتتسم الصلة فيما بين المصالحة الوطنية، والعدل، والحقيقة، والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع الانتقالية بأنها بالغة التعقيد كما أن أنجح وأنسب خليط من التدابير السياسية يختلف فيما يتعلق بكل حالة من الحالات. ولقد تمت دراسة ومناقشة مسألة العدل ومسألة التعمير كليهما على نحو مكثف في الأمم المتحدة، ولكننا نرى أن من الضروري، إذا أردنا أن نعالج بفعالية جميع الجوانب الهامة المتصلة بتعزيز السلم في مرحلة مجتمع ما بعد الصراع المحفوفة بالمخاطر، أن نُضمّن مداولاتنا أيضاً مسألة المصالحة الوطنية.

وأود قبل أن أختتم كلمتي أن أقترح أن تدرس الأمم المتحدة قصص النجاح السابقة في مجال المصالحة الوطنية وأن تحدد ما تمت مواجهته من مشاكل على الطريق وما تم استيعابه من دروس. وأرى أن من شأن هذا أن يؤدي بالتأكيد إلى تعزيز فاعلية مداولاتنا بشأن هذه المسألة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل الأرجنتين، وأعطيه الكلمة.

من الاعتذارات العلنية من جانب مرتكبي الجرائم واشتراكهم في أنشطة تسهم في تحقيق الرفاهة العامة، وقبل ضحايا هذه الجرائم بهذا الاقتراح في نهاية المطاف على أنه شيء مناسب. ويُرى أن هذا الحل أدى إلى تعزيز استعادة العدل والمصالحة على المستوى المجتمعي. وتبين هاتان الحالتان حكمة الناس في المجتمع في الحكم بأنه يمكن على نحو فعال استعادة العدل وتعزيز المصالحة الوطنية بمعرفة الحقيقة التي لا سبيل إلى إنكارها.

ثانياً، من الأهمية بمكان إنهاء التمييز والظلم الاجتماعي. فإذا كان قطاع من السكان في أي مجتمع يشعر أنه يتعرض للظلم الاجتماعي، يمكن أن تتحول تلك الحالة إلى صراع. وسيكون من العسير، إذا ما استمرت هذه الأحوال، تحقيق المصالحة وتعزيزها. ولهذا من الأهمية الحاسمة القيام، عن طريق تعزيز حقوق الإنسان الأساسية كقيم عالمية، بالقضاء على النظم والممارسات التمييزية غير المنصفة بين الناس من مختلف الخلفيات العرقية والثقافية، من أجل إقامة مجتمع يمكن أن يعيشوا فيه معاً في سلام. ويمكن هنا أن يتقدم المجتمع الدولي بإسهام - ولكن من غير السهل مرة أخرى تحديد ما سيقبل به طرفان كانا ضالعين في صراع على أنه "منصف". وترى اليابان أن من الأساسي أن تأخذ أطراف النزاع ذاتها متسعاً من الوقت لإجراء محادثات فيما بينها في هدوء وصبر وأن يصلوا بأنفسهم إلى نتائج ناجحة الواحدة تلو الأخرى. وينبغي للمجتمع الدولي من جانبه أن يدعم إنشاء إطار لتسهيل هذه المناقشات. وينبغي لنا على سبيل المثال اتخاذ إجراءات للمساعدة على بدء الحوار بين الأطراف في صراع ما. ولقد أولت بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو قدراً كبيراً من الاعتبار للميزانية اللازمة لمجموعة الأقلية في كوسوفو. ونحن نرحب بهذا على أنه جهد يمكن أن يقلل من الظلم الاجتماعي كما تتصوره مجموعة الأقلية.

مفهوم "المصالحة الوطنية" لمعارضة المطالبات بالبحث عن الحقيقة والعدل. وذكروا أن هذا ليس إلا محاولة للتأثير ويقوم فقط على أساس التعصب الأيديولوجي ضد مؤسسات مثل القوات المسلحة. وطريقة التفكير تلك أدت إلى كفالة الإفلات من العقاب عن الجرائم بذريعة فكرة نبيلة مثل المصالحة. وفشلت جميع الأنشطة التي كانت تهدف إلى الالتفاف على تنفيذ القانون ولم تسفر عن أي مصالحة، لأن المصالحة تنبثق من التوبة الصادقة للمذنبين والإجراء القضائي والتعويض الملائم للضحايا.

ويجب أن نتذكر أنه اتخذت في الأرجنتين خطوات مهمة مثل إنشاء لجنة الحقيقة أطلق عليها اسم اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص المختفين، التي ألقت الضوء على ماضٍ قمعي كان محبباً على نحو جزئي عن المجتمع والتي كفلت مشول السلطات العسكرية الرئيسية أمام العدالة - حقائق يمكن أن تصبح دليلاً إرشادياً لحالات ما بعد الصراع أخرى. وبعد سنوات، اعتمد أيضاً تشريع مهم لتعويض الضحايا وأقرب أقاربهم. ولكن على الرغم من ذلك التقدم، ونتيجة للضغوط الممارسة على السلطات السياسية، روج لتدابير قانونية متباينة تتضمن استثناءات أدت في نهاية المطاف إلى درجة معينة من إفلات عدد كبير من المتورطين في جرائم حقيقية ضد الإنسانية من العقاب. ومن واقع خبرتنا، لا ترقى تلك المبادرات بأي حال من الأحوال إلى مستوى المصالحة الأصيلة ولذلك السبب، دأب المجتمع المدني بأسره على حث حكومة الرئيس كيرشنر على إلغاء كم كبير من القوانين التي منعت تحقيق العدالة الكاملة في تلك الحالات. ويجري الآن تنفيذ تلك العملية في الأرجنتين.

ولما كانت تعقيدات كل صراع وخصائصه المميزة تجعل كل حالة مصالحة وطنية فريدة من نوعها، لا توجد وصفة واحدة تضمن النجاح. ولكننا مقتنعون، استناداً إلى تجربتنا، بأنه لا يمكن بناء أي شيء دائم ما لم يستند إلى

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس يود وفد الأرجنتين في البداية أن يتقدم لكم بالشكر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع ذي أهمية كبيرة لجميع البلدان ألا وهو المصالحة الوطنية بعد الصراع ودور الأمم المتحدة. ونود أن نشكركم أيضاً وكامل وفد شيلي على ما قمتم به من أعمال ممتازة في رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير.

وتبين التجربة أن المصالحة الوطنية عماد أساسي لبناء السلم في المجتمعات التي عانت من ويلات الصراع المسلح. وهي عنصر لا غنى عنه في منع تكرار نشوب هذه الصراعات. ويلزم إرساء أسس متينة لتمكين البلدان التي عانت من المواجهة والتعصب من أن تتخلى إلى الأبد عن ماضيها الذي يسوده الانقسام وتبني مستقبلاً يسوده الوئام والسلام.

وأود في هذا الإطار أن أتكلم عن تجربة الأرجنتين الأخيرة. لقد استعدنا ديمقراطيتنا في عام ١٩٨٣ بعد ديكتاتورية دموية ارتكبت انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وأقدمت على أعمال قتل منهجي واختفاء قسري للأفراد، وكذلك أعمال تعذيب وسجن للمنشقين وأعضاء المعارضة. ومن الواضح أنها أيضاً حرمت المواطنين جميعهم من حرياتهم الأساسية.

وعندما خرجنا من تلك الفترة المأساوية والفاشستية التي تسببت في ألم شديد لقطاعات عريضة من المجتمع، كان هناك إحساس عام أنه لن يكون بالمستطاع بناء مستقبل يسوده السلم والاستقرار إلا على أساس الحقيقة والعدل فيما يتصل بتلك الأحداث البشعة. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أنه عندما بدأت الأعمال التحضيرية لمحاكمة مرتكبي هذه الأعمال، لجأت بعض الأصوات - وعموماً أصوات من لديهم صلات بالديكتاتورية السابقة - إلى

ومن الدروس المستفادة أثناء السنوات القليلة الماضية أنه لا يمكن فرض المصالحة الوطنية من الخارج. ولذلك السبب يجب أن يعتمد المجتمع الدولي نهجا حذرا وأن يحترم مبدأ أنه يجب أن تتبع العملية الأصيلية والدائمة من داخل المجتمع. وعلى الرغم من تلك الحقيقة، لدى المجتمع الدولي دور شديد الأهمية يؤديه في دعم ورصد عمليات المصالحة المحلية، وفي تقديم المشورة والتدريب وتوفير موارد مادية وبشرية.

أخيرا، ونظرا للخبرات الكبيرة في هذا المجال وأوجه الشبه والاختلاف فيما بين شتى عمليات المصالحة، قد يكون من المجدي أن تنظر الأمانة العامة في إنشاء آليات مصالحة وطنية لوضع منهاج بالدروس التي تعلمتها مختلف الأمم وأن تضع توصيات لهيئات الأمم المتحدة ذات السلطة في هذا المجال. وبلدي مستعد تماما لكي يتشاطر مع الدول الأعضاء ومع المنظمة ما تعلمه من واقع تجاربه المريرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد انتيتوروي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن أفضل تمنياتي بمناسبة حلول عام ٢٠٠٤.

إن موضوع مناقشة اليوم "المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة"، له أهمية كبرى للبلدان الخارجة من حروب أهلية أو في مرحلة الخروج منها، مثل بوروندي. ويجد وفد بلادي هذه المناقشة حسنة التوقيت إلى حد كبير، لأن عددا من الصراعات في أفريقيا، على سبيل المثال، هي بمثابة حروب أهلية يتقاتل فيها أبناء وبنات الأمة الواحدة. إن المصالحة حتمية وطنية، بغض النظر عن الجهود المضنية التي تفرضها على الأعداء من إخوة وأخوات.

تطبيق نفس القانون على الجميع، وعلى رفض أي نوع من أنواع الضغط أو التهديد الجماعي الهادف إلى تبرئة ساحة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وإدراكا لسعة هذا الموضوع، يود وفد بلادي أن يقتصر على الإدلاء بملاحظات قليلة بشأن العبر المستفادة من عمليات مصالحة حديثة وأيضا على دور الأمم المتحدة. إن استعادة الثقة المتبادلة بين أطراف الصراع تتطلب أن نوضح ما حدث في الماضي، وأن نحدد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع الأخرى، وأن نطبق العدالة وأن نستحدث برامج لدفع تعويضات للضحايا الرئيسيين للعنف والظلم واسترداد حقوقهم.

ومن منظور بلدي - وهنا، أود أن أبرز ما قالته منظمة رصد حقوق الإنسان للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير - ظلت لجان الحقيقة آلية مفيدة مكنت من التأكد من الحقائق بدقة وساعدت على خلق وعي اجتماعي بشأن المدى الحقيقي للأحداث والأثر الاجتماعي للماضي العنيف. وينبغي للأمم المتحدة وبمكثها أن تسدي المشورة في استحداث هذا النوع من اللجان ويمكنها أن تسهم في إنشائها عن طريق تيسير الحوار بين القطاعات المتباينة لإيجاد قبول اجتماعي واسع النطاق للآلية.

وفيما يتعلق باعتماد الحلول القانونية الموجهة صوب التبرئة من الجرائم الخطيرة، ظل المجتمع الدولي يحرز تقدما كبيرا منذ أكثر من عقد من الزمان. وكان هدفه النهائي من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية والمحلية، ودعمها بعناصر دولية وبمبادرات ابتكارية متعددة، المساعدة على استعادة الثقة. والمقدمة المنطقية الأساسية لنجاح تلك المحاكم هي أن الوسيلة المنتقاة يجب أن تحظى بأوسع توافق آراء اجتماعي ممكن.

القوات المحاربة. وهذه أداة سياسية ذات أهمية بالغة، ولكن السكان المدنيين، وهم الضحية الرئيسية للعنف بكل أشكاله، يتساءلون عما إذا كان العفو المؤقت لن يتحول إلى عفو دائم لأن بعض الأفراد المشتبه فيهم لديهم طموحات سياسية كبيرة. وعشية الانتخابات العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لن تكون بوروندي في منأى عن التوترات الجديدة. وهي تجد نفسها في موقف التجاذب بين واجب المحافظة على الجدول الزمني الذي ارتأته اتفاقية السلام وبين الحاجة إلى تهيئة الحد الأدنى من الشروط اللازمة لتنظيم الانتخابات في فترة ما بعد الصراع. فكيف لنا التأكد من أن المرشحين لا تشوبهم الشبهات؟

وثمة سؤال آخر عما إذا كان البلد قد تمكن من النهوض بنجاح من أزمة على نفس الدرجة من الخطورة التي تميز بها الصراع في بوروندي، بدون أن يكون قد أسس الحد الأدنى من سيادة القانون وإعادة التأهيل المعنوي للضحايا. ومن الممكن أن تكون مساعدة الأمم المتحدة في هذا المجال ذات أهمية حاسمة.

وفي حين أن مستوى الثقة لدى البورونديين لا يسمح لهم دوما بإجراء تحقيق مقبول بأنفسهم، فما زال البلد ينتظر وصول لجنة قضائية دولية أخرى لتقصي الحقائق، كانت الحكومة قد طلبتها في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ويرحب وفدي بحقيقة أن مجلس الأمن قد أقر اختصاصات بعثة تقييم من قبل الأمانة العامة، ستوفد قريبا إلى بوروندي في غضون أيام، تمهيدا لإنشاء لجنة تقصي الحقائق. وكما لاحظ أعضاء مجلس الأمن أثناء زيارتهم إلى بوروندي، فإن مواطني البلد شديدا والاهتمام باللجنة. هذا ناهيك عن كون عملية تقصي الحقائق تشكل إحدى دعائم اتفاق السلام. وقد وافق المتفاوضون في أروشا أيضا على إنشاء لجنة حقيقة ومصالحة، وستكون ولايتها مكملة لعمل لجنة

ولكن يجب أن تتكيف المصالحة مع حتمية أخرى وهي على القدر نفسه من الأهمية: العدالة وسيادة القانون. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أثناء مناقشة عامة لمجلس الأمن بشأن موضوع "العدالة وسيادة القانون: دور الأمم المتحدة" تناول الأمين العام، السيد كوفي عنان، والأمين العام المساعد لشؤون عمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غينو، هذه المسألة. فقد قال الأمين العام:

"هدفا العدالة والمصالحة يبدوان في بعض الأحيان وكأنهما يتنافسان. ويحتاج كل مجتمع أن يصوغ آراءه حول كيفية ضرب التوازن الصحيح بين الهدفين. ومع ذلك ينبغي أثناء السعي إلى ذلك التوازن التقيّد بمعايير دولية معينة". (S/PV.4833، ص ٤)

التوازن الصحيح ذاك صعب حقا ولكنه ليس مستحيلا.

لقد ظل بلدي، بوروندي، منخرطا في عملية مفاوضات سلام لمدة ست سنوات. ويعطينا التقدم المحرز منذ توقيع اتفاقي السلام ووقف إطلاق النار أملا في أن الحرب ستضع أوزارها في المستقبل القريب. ولكن البورونديين لا يزالون ينتقدون بقوة حالة الإفلات من العقاب على جرائم فرضها تسييس المجتمع واستقطابه المفرط نتيجة للعنف العرقي الذي شهدته بوروندي منذ الاستقلال. ويتنقل العديد من المجرمين بحرية في بوروندي. ويحيط البعض من شأن الدوائر القضائية ويعلي آخرون من قدرها إلى درجة العبادة، مما عرقل بشدة عمل تلك الدوائر.

وتعتقد المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان أن النقطة الأضعف في عملية السلام في بوروندي هي الطريقة المتبعة لتابعة قضية مكافحة الإفلات من العقاب بموجب الاتفاقات المبرمة. واليوم، تمنح الاتفاقات حصانة مؤقتة للزعماء السياسيين الذين يعودون من المنفى ولأفراد

وفي وسع الأمم المتحدة أن تساهم في عملية السلام والمصالحة في بوروندي عن طريق حشد المجتمع الدولي لتحسين الأحوال المعيشية للسكان، وخاصة لأكثر المتضررين بالحرب. وينبغي لنا أن نشكر مجلس الأمن على النداءات التي وجهها من أجل حشد الدعم المالي. وقد جرى تلبية هذه النداءات حسبما أشارت نتائج منتدى شركاء التنمية في بوروندي، الذي عقد في بروكسل بتاريخ ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير. إن العائدين إلى الوطن، والمشردين داخليا والمحاربين المسرحين، والأطفال الجنود، والفقراء الذين يعيشون على سفوح التلال، جميعهم في حاجة إلى إعادة التأهيل النفسي والمادي في ظل الإنصاف والمشاركة. وبدون ذلك، لن يكون السلام والمصالحة سوى أمل بعيد المنال.

إن حكومة بوروندي تعول على الأمم المتحدة، المنظمة العالمية الضامنة لقيم السلام والحق والأخلاق، في مساعدة بوروندي والمنطقة المجاورة، في بناء المستقبل على أسس راسخة، تمكن أجيال المستقبل من تحقيق الرخاء وتخلصهم من آفة الحرب والكرهية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا، أود تذكير الوفود بوجود حصر بياناتها الشفوية في فترة خمس دقائق، نوصي بها، وبإمكانها، بطبيعة الحال، توزيع كامل نصوصها المطبوعة. فقد بلغ معدل الوقت الذي يستغرقه البيان ضعف المدة المقترحة. ويعني ذلك، نظرا للعدد الكبير ممن تبقى من متكلمين، أننا يمكن أن نبقي هنا حتى الساعة ٢٠/٠٠ أو ما بعدها. لذلك أود أن أتوجه مرة أخرى إلى الممثلين باستعمال قدرتهم على الإيجاز.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم سام - هون (تكلم بالانكليزية): تأييدا لجهود مجلس الأمن في إبراز مسألة المصالحة الوطنية في فترة

تقصي الحقائق. وسيكتمل العمل على اعتماد صيغة القواعد التنظيمية للجنة في شباط/فبراير القادم.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها أهل بوروندي والتقدم الذي أحرز في مساعي السلام، فإن دور الأمم المتحدة ما زال أساسيا، وخاصة في التصدي لمسألة الإفلات من العقاب وجهود المصالحة الوطنية. كما أن أهل بوروندي في حاجة إلى الدعم في البحث عن الحقيقة حول الأفعال والأفراد. وفي بلد تتشابه فيه ظروف المعيشة بالنسبة لكل المواطنين من جميع المجتمعات العرقية، وحيث أوجدت المشاركة في ثقافة واحدة اتساقا اجتماعيا قديما كقدم اللغة المشتركة الواحدة، فإن الوصول إلى الحقيقة إزاء جرائم الدم التي وصفت تاريخ بوروندي الحديث، يمثل الطريق الأخير نحو بقاء الأمة.

ومقاضاة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة كأعمال الإبادة الجماعية، والاعتصاب، وأعمال العنف ضد الأطفال، وغيرها من جرائم الحرب، بما في ذلك الجرائم ضد الحقوق الإنسانية، سوف تساعد على تضييد الجراح وتهيئة العقول للتسامح والمصالحة. والمصالحة لن تتعارض مع الإجراءات القانونية إذا ما تم التعامل معها بمهارة من خلال المحاكم التقليدية والوطنية والمختلطة، ومن خلال الاستفادة من الخبرات في أماكن أخرى تنطبق على بوروندي. فذلك سيؤدي إلى السلام. ولكن تجاهل ذلك سيكون كالبناء على الرمال المتحركة، وكالسير على أقدام مصابة بالأشواك، وسيكون ذلك أرضا خصبة لنمو الأحقاد، على الأقل بالنسبة لبوروندي. وبوروندي في حاجة إلى العدالة التزيهة وإلى عدالة المصالحة المقرونة بحملة واسعة لتطهير الأفكار القتالة. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق المصالحة، وسيادة القانون والديمقراطية في بوروندي وسائر منطقة البحيرات الكبرى، التي ما زالت تعيش في ظل صدمة الإبادة الجماعية، التي لم تقتل جذورها حتى الآن.

المخيلة التي فرقها الجفاء، وفي إيجاد الأرضية المشتركة التي يجتمع عليها مختلف الفرقاء.

وبالرغم من النكسات في أنغولا، فإن الأمم المتحدة تواصل مساعدة كلا الجانبين على حسم خلافاتهما وتمهيد الطريق نحو المصالحة الوطنية. ونلاحظ أيضا أن حكومة غينيا - بيساو قد طلبت مؤخرا تمديد ولاية مجلس الأمن حتى تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة تيسير الحوار والمصالحة بين جميع الأطراف الفاعلة هناك. فضلا عن ذلك، أصبح من الواضح أن وجود الأمم المتحدة في أفغانستان سيظل ضروريا للمساعدة في التغلب على عقود من الصراع فيما بين الفصائل الأفغانية. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالجهود المضطلع بها لتطوير عمليات مصالحة فعّالة بغية إنشاء مجتمع أفغاني متعدد الأعراق.

ومن الواضح أن كل حالة من حالات الصراع تتطلب اتخاذ نهج جديد يأخذ في الاعتبار السياق الثقافي والتاريخي للصراع. لكن كثيرا من الموضوعات المشتركة تكررت في عمليات المصالحة في أفغانستان وتيمور الشرقية وأنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تشجعنا بجهود مكاتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلم للبناء على الدروس المستفادة وتوفير بيئة مواتية للمصالحة الوطنية والحوار. فضلا عن ذلك، يستمر الممثلون الخاصون للأمم المتحدة العام الاضطلاع بدور أساسي في تعزيز تدابير بناء الثقة والوساطة في الخلافات وإنشاء محافل للمزيد من الحوار البناء بين الأطراف المتحاربة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الممثلين الخاصين للأمم المتحدة العام يؤدون دور منسقين فعالين بين مختلف الأطراف الدولية الفاعلة في الميدان، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة. وإن الممثلين الخاصين للأمم المتحدة العام في ميانمار وتيمور الشرقية وليبيريا وأفغانستان قدموا إسهامات كبيرة بصورة خاصة، في تعزيز المصالحة الوطنية.

ما بعد الصراع، التي غالبا ما يتم تجاهلها، يود وفد جمهورية كوريا أن يعرب عن تقديره لكم، السيد الرئيس، على عقد الجلسة المفتوحة في هذا اليوم.

ففي حين أن اتفاقا مقبولا من قبل طرفي صراع، قد يمثل النهاية الرسمية للتراث والعنف، أصبح واضحا في السنوات الماضية أن الاتفاقات الرسمية غالبا ما تعجز عن ضمان العلاقات السلمية في مجتمعات ما بعد الصراعات. ولأن هذه الاتفاقات غالبا ما يتم التفاوض بشأنها من قبل نخبة من الزعماء، فإن الأغلبية الساحقة من المجتمع قد تشعر بأن المسائل التي فجرت الصراع لم تتم معالجتها بالقدر الكافي. وعدم الاستقرار الناجم عن ذلك قد يتسبب في الوصول إلى الطريق المسدود أو في العودة إلى الصراع. لذا، فإن أي اتفاق، عندما يستند إلى روح التسامح التي تشارك فيها كل شرائح المجتمع، يستطيع عندها فقط ضمان السلام الحقيقي والدائم.

إن تحقيق المصالحة عن طريق تشجيع الثقة والتفاهم المتبادل بعد فترة طويلة من الصراع، يمثل مهمة أساسية، وإن كانت مضيئة، في عملية بناء الدولة في فترة ما بعد الصراع. ولكي تتحقق المصالحة ينبغي للأطراف المتنازعة الإقرار بضرورتها الأساسية، ولا بد من مناخ من التفاهم والتسامح الذي يرسى جملة علاقات ذات قدرة ذاتية على الاستمرار. والأمم المتحدة الغنية بالخبرات في بناء جسور التفاهم بين الأطراف المتنازعة لها دور لا غنى عنه في هذا المجال. ولذلك نحن سعداء لتزايد عدد قرارات مجلس الأمن التي أسندت إلى الأمم المتحدة دورا في تحقيق المصالحة الوطنية.

ومع مراعاة أن المصالحة لا يمكن فرضها على المجتمع من الخارج، فقد استطاعت الأمم المتحدة أن تساعد ضحايا الصراع في التصدي لاحتهم، وفي التقريب بين المجتمعات

من خلال العفو وإحياء ذكريات مظالمه من خلال المحاكمة ينبغي تحقيقه حتى يمكن لمجتمعات ما بعد الصراع أن تبني مستقبلا مشتركا على أنقاض ماضيها المنقسم.

في الختام، يحدونا الأمل بأن مجلس الأمن لن يجيد عن جهوده الدائبة لتعزيز ودعم المصالحة الوطنية بصورة شاملة ومنسقة. إلا أن النجاح في هذا الصدد، سيعتمد بصورة كبيرة على التزام جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع الدولي، وأطمئنكم سيدي الرئيس، على أن جمهورية كوريا على استعداد لتقديم مساهماتها لتحقيق هذا الغرض.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا والجبل الأسود.

السيد ساهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المكرسة للمصالحة الوطنية في مجتمعات ما بعد الصراع والدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

إن مسألة المصالحة الوطنية مسألة أساسية لبلدي، ولمنطقة جنوب شرقي أوروبا برمتها، حيث عايشنا أجزاء منها سلسلة من الصراعات طوال العقد الماضي. ولسوء الطالع، أن تحقيق المصالحة، في الكثير من المناطق الأخرى من العالم، في ظروف مختلفة وفي ظل حلفيات مختلفة، يجب أن يتم كعنصر من عناصر الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع.

ويقودنا هذا إلى السؤال عما إذا توجد مجموعة من المبادئ العامة التي يجب أن تتخذ في حالات ما بعد الصراع، لتيسير المصالحة وتحقيق ذلك الهدف في نهاية المطاف. وبقينا فإنه لا بد من إحراز قدر من الاستقرار قبل محاولة اتخاذ خطوات عملية نحو المصالحة. إن استتاب الأمن، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، شرط ضروري مسبق.

ولن كنا نشي على الإسهامات التي قدمتها الأمم المتحدة لمجتمعات ما بعد الصراع في جميع أنحاء العالم، إلا أننا نشير إلى الحاجة إلى استراتيجيات الخروج التي سيناقشها مجلس الأمن من المراحل المبكرة لتطور البعثات، حتى يمكن إرسال موارد حفظ السلام إلى المناطق ذات الحاجة الماسة. ومنذ البداية ينبغي أن يكون أحد أهداف بعثات حفظ السلام تنسيق أنشطة مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية والمجتمع المدني في قيادة البلد على طريق الاكتفاء الذاتي.

وكما قال الأمين العام وأصاب في حيزان/يونيه ٢٠٠٣، فيما يتعلق في ليبريا، حيث لا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالسعي إلى حل للصراع، إن قادة البلد أنفسهم هم في نهاية المطاف المسؤولون عن اتخاذ الخيارات الصعبة والتسويات التي ستؤدي إلى إحلال السلام والاستقرار من أجل شعوبهم. إن المقصد الغلاب لجهود المصالحة هو ضمان ألا تعصف الفظائع التي وقعت في الصراع بذلك المجتمع مرة أخرى بتاتا. وكما رأينا في حالة جنوب أفريقيا، فإن بناء الأمم في مرحلة ما بعد الصراع عملية مستمرة حيث يمكن أن يفضي السعي إلى الحقيقة والمصالحة في نهاية المطاف إلى إعادة بناء الثقة والطمأنينة والأمل في مجتمع ما.

وفي السعي إلى الحقيقة والمصالحة فإن محافل العدالة الانتقالية التي يتم بمقتضاها تقديم مقترفي العنف إلى العدالة هي محافل لا غنى عنها. إن المحاكم الدولية المخصصة التي أنشئت للمحاكمة على الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا وسيراليون محافل قضائية فعالة تساعد بنشاط في عكس ثقافة الإفلات من العقاب في مجتمعات ما بعد الصراعات. وبينما يمكن أن تساعد المحافل القضائية على استعادة الكرامة للضحايا من خلال التنفيذ بأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، فإن منح العفو يكتسي أهمية مساوية في التغلب على الماضي. إن التوازن بين ترك الماضي

إلى التوصل، إلى نوع من التفاهم داخل المجتمعات المعنية عن أسباب ونتائج الصراعات والحروب قبل التوصل إلى مصالحة جوهرية.

إن دور العدالة في ذلك الصدد محوري. وبالطبع، هناك محكمة أنشأها مجلس الأمن لمحاكمة من اقترفوا الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. والهدف، كما ورد في قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣)، هو كفالة مثول المسؤولين عن تلك الانتهاكات أمام العدالة، والإسهام في استعادة وصون السلم والإسهام في ضمان أن يتم وقف هذه الانتهاكات والتعامل معها بصورة فعالة. صحيح أن بعض الأهداف المذكورة أعلاه تم تحقيقها. لكن بعض المتهمين ما زالوا هاربين ويجب أن يمثلوا أمام العدالة.

السؤال الذي يطرح نفسه هو ما أثر المحكمة لغاية

الآن فيما يتعلق بالمصالحة. ففي بلدي، لم تقدم أعمال وممارساتها لسوء الطالع، مساهمة تذكر في تعزيز قضية المصالحة. وأسباب ذلك كثيرة ومعقدة، ولا أود التلميح، بأي شكل من الأشكال، إلى أن جميع أوجه القصور هي من جانب المحكمة.

وعلى سبيل المثال، تجاوزت بعض جوانب أنشطة المحكمة الأهداف المحددة في قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣)، ودخلت بالفعل في إطار السياسة الداخلية. ومن ثم كان نظر جمهورنا إلى المحكمة، ولا يزال ينظر إليها، على أنها إلى حد كبير أداة سياسية وليست أداة لإقامة العدل. وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت أعمال المحكمة مسألة ذات أولوية عالية في البرنامج السياسي الداخلي، تغطي بشكل هام على دور المحكمة المتمثل في تقديم مرتكبي الجرائم إلى المحاكمة. وعندما تختلط المسائل السياسية بالمسائل القانونية، وتتداخل المسؤوليات الفردية مع المسؤوليات

وفي مرحلة لاحقة، خلال عملية الحكم في مرحلة ما بعد الصراع، تقوم الحاجة إلى إنشاء المؤسسات، وينبغي أن تبدأ الدوائر القضائية بالقيام بمهامها، ولا بد من إعطاء التأهيل الاقتصادي قوة دفع جديدة. وما من شك في أن مجالات عديدة أخرى يمكن لمجتمعات ما بعد الصراع التعامل معها على درب المصالحة الوطنية. ولكن يجب أن يتم تفصيل جميع هذه التدابير على الاحتياجات والتقاليد الحقيقية للبلد المعني، وأن تؤخذ في الاعتبار الظروف التي أدت إلى نشوب الصراع في بداية الأمر. فالحلول الجاهزة مسبقا لا يمكن فرضها من الخارج قطعاً. فالعملية الداخلية الأصيلة ضرورية ويجب على الأطراف الفاعلة محليا تحمل المسؤولية عن المضي قدماً.

إن وفد بلادي يؤيد بيان الاتحاد الأوروبي اليوم. وبالرغم من ذلك، فإنني أود أن أقدم من منظور وطني، مثالين لهما صلة بموضوع النقاش.

يتعلق الأول بيوغوسلافيا السابقة. من البديهي أن هذا الوضع وضع معقد، حيث أن الشعب الذي عاش في وقت ما في مجتمع متعدد القوميات يحتاج الآن إلى تحقيق المصالحة فيما بين الدول. والحقيقة، أن العلاقات بين الدول تحسنت بعد انتهاء العمليات العسكرية في ١٩٩٥. وإن كل الدول المعنية، بما في ذلك بلدي، تشارك في التطلع إلى الانضمام إلى عمليات التكامل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية. وهناك إدراك بأن العلاقات الودية بين الجيران يجب تطويرها في هذه العملية. والواقع أن تحسين العلاقات مع الجيران أولوية قصوى لحكومتنا. إن المجتمع الدولي يشجع هذا النهج، وهذا مفيد جدا. وبينما يظل ما ينبغي إنجازه كثيرا، فإن النتائج الإيجابية ملموسة فعلا. لكن، على مستوى مختلف، لا يظهر التحسن. فالريية ما زالت سائدة على المستوى الشعبي. وهناك اختلاف في الآراء على مسائل حاسمة متعلقة بالمسؤولية عما حدث. وتختلف التصورات عن كانوا ضحايا ومن كانوا مجرمين. وهناك أساسا حاجة

على نحو هادف في الحياة السياسية. ولن تؤدي أنصاف التدابير التي تميل إلى جانب وتهمل الجانب الآخر إلا إلى إدامة الصراع بين الطوائف. ويلزم عند توفير درجة ما من الأحوال الطبيعية أن يقتصر ذلك بفترة طويلة من الجهد المستدام المبذول على الصعيد الداخلي، في الأساس، إذا أريد التوصل إلى أي مصالحة في كوسوفو وميتوهيا.

وتشير تجربتنا إلى عدد من النتائج بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في عملية المصالحة. وتعتمد المصالحة في المقام الأول على وجود إرادة سياسية قوية فيما بين أطراف الصراع السابق على المباشرة في هذه العملية. ثم ينبغي أن تترجم هذه الإرادة إلى مجموعة من الأنشطة التي تروج لها وتوجهها السلطات المعنية. ويضطلع المجتمع المدني أيضاً بدور فائق الأهمية. ومع ذلك، يمكن أن تساعد الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في تهيئة ظروف تؤدي إلى المصالحة.

وفهم طبيعة أي من الصراعات والتنام الجروح عملية طويلة، قد تمتد في بعض الأحيان عدة أجيال. وتشكل هذه الحقيقة في حد ذاتها قيداً شديداً على انخراط الأمم المتحدة، يتعين عليها أن تتغلب عليه إذا أرادت أن تدخل على نحو منهجي في أنشطة المصالحة. وتنشأ الأزمات في أجزاء شتى من العالم، وتصرف الانتباه من مكان إلى آخر. وفي الوقت ذاته، تفكر كل عملية من عمليات الأمم المتحدة في استراتيجية للخروج.

ويتمثل أفضل إسهام يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة إلى مجتمعات ما بعد الصراع في مساعدة هذه المجتمعات على أن تقوم بأسرع ما يمكن بإعادة بناء هياكل سياسية عاملة، تتيح إمكانية الربط بين مختلف أوجه الولاء المتنافسة. وينبغي أن تكون المساعدة في تعزيز حكم القانون عامة، والجهاز القضائي خاصة، من أعلى الأولويات. ويكون دور القضاء

الجماعية، تحدث البلبلة التي تضر بأي محاولة لتحقيق المصالحة.

لذلك نرى أن الجهود الداخلية لإقامة العدل حيوية الأهمية. والقضاء الداخلي، في نهاية المطاف، هو في وضع أفضل بكثير يمكنه من السعي إلى تحقيق العدل للضحايا. وأحكام الإدانة الداخلية يكون قبولها أسهل من قبول الأحكام الصادرة عن محاكم أو هيئات تحكيمية دولية - أي أجنبية. ويلزم أيضاً أن تعزز الحكومات بقوة ثقافة تقوم على احترام القانون، إذا أريد أن يكون هناك أمل في الوصول إلى مصالحة حقيقية.

والمثال الثاني هو مقاطعة كوسوفو وميتوهيا في بلدي. فالطوائف العرقية هناك التي تمر بعامتها الخامس تحت إدارة الأمم المتحدة، ما زال يوجد بينها تباعد بقدر ما كان عليه من قبل. ولقد تغيرت أوضاعها بطبيعة الحال بعد تغير الأحوال عقب تدخل منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٩، ولكنها ما زالت في حالة مواجهة، وأصبحت إحداها - الطائفة الصربية - تكافح من أجل البقاء. وعادت حتى الآن مجرد أعداد رمزية من اللاجئين والمشردين داخلياً، ولم يقدم إلى المحكمة أي من مرتكبي الجرائم ضد السكان غير الألبانيين.

والفكرة الكامنة وراء ذلك هي أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لم تنجح بعد في تهيئة حتى الظروف الأساسية التي تؤدي إلى فتح حوار سياسي فيما بين الطوائف بشأن طرائق تعايشها في كوسوفو وميتوهيا. وهناك أيضاً، أسوة بالمثال السابق، أسباب عديدة لهذا الفشل، وهي أسباب معقدة بحق. والواضح على ما يبدو أنه يلزم توفر قدر أكبر بكثير من العزم والاتساق لدى البعثة كيما تبدأ، في المقام الأول، بتهيئة بيئة آمنة لغير الألبانيين، وأن تكفل تماماً حقوق الإنسان الخاصة بهم، ثم تقوم بعد ذلك بإدماجهم

مجتمعات ما بعد الإبادة الجماعية - لا من حيث تدابير المصالحة وبناء الثقة بين الطوائف فحسب، وإنما أيضاً من حيث تهيئة مناخ للسلم والأمن، وإعادة بناء هيكل الحكم، وتعزيز الانتعاش أو التجديد الاقتصادي والاجتماعي.

وفي حين يتضح أن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور حاسم الأهمية في المصالحة الوطنية بعد الصراع، ينبغي أن يكون من الواضح أيضاً أنه لا يمكن أن يكون هناك رد واحد يناسب الجميع، كما ذكر العديد من المتكلمين السابقين. فحالات ما بعد الصراع تختلف أسوة باختلاف تحديات المصالحة وقدرة الدول على مواجهة تلك التحديات. ولذا، يجب أن يتغير دور الأمم المتحدة أيضاً من حالة إلى أخرى، ولكنه يجب أن يكون دوماً متناسباً مع توقعاتنا والالتزامات الوارد ذكرها في الميثاق.

وكانت التحديات التي واجهتها رواندا في أعقاب الإبادة الجماعية بالغة الخطورة. فبحلول تموز/يوليه ١٩٩٤، كان ما يزيد على مليون نسمة من أصل السكان البالغ عددهم ثمانية ملايين نسمة قد قتلوا، بينما فر مليونان ونصف مليون نسمة إلى البلدان المجاورة، وتشرّد كل شخص آخر تقريباً داخلياً. وتوقف كل نشاط اقتصادي واجتماعي توقفاً تاماً. وكانت الحالة الأمنية في البلد هشة، على أفضل حال. وتعرض إنتاج الأغذية، فضلاً عن الخدمات الطبية والخدمات الإنسانية الأخرى، إلى عرقلة شديدة. وكانت هذه هي البيئة العسيرة التي بدأت فيها رواندا عملية المصالحة الوطنية.

وبما أن مجلس الأمن يناقش ما ينبغي أن يكون عليه دور الأمم المتحدة في المصالحة الوطنية، نود أن نوجه الانتباه إلى عدة جوانب من تجربتنا الخاصة.

أولاً، أدركنا أن المصالحة الوطنية عملية قد تستغرق سنوات عديدة بل وأجيالاً. وهي ليست حدثاً يمكن الانتهاء

الدولي لا مفر منه في بعض الأحيان. ولكن يجب مع ذلك بذل كل الجهود لفصل إقامة العدل عن الاعتبارات الأساسية الداخلية في البلد الواقع ضمن ولاية الهيئات التحكيمية أو المحاكم الدولية. وتتوفر للمحكمة الجنائية الدولية المنشأة حديثاً إمكانية الوفاء بهذا المطلب.

وقد يكون من المفيد، بعد مراعاة كل ذلك، النظر في احتمالات دمج إمكانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ميدان المساعدة على المصالحة بعد الصراع. ويوسع الأمم المتحدة أن توفر المساعدة اللازمة في الأجلين القصير والمتوسط، بينما يمكن أن تكون المنظمات الإقليمية من جوانب شتى في وضع أفضل يمكنها من أن تشارك في هذا المسعى على أساس طويل الأجل. ويمكن لهذا الدعم الدولي الواسع النطاق المقدم من الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإقليمية في تعزيز المؤسسات وقاعدة محلية أن يساعد مجتمعات ما بعد الصراع على البدء بعملية للمصالحة، والبحث عن الحقيقة، والاضطلاع بعملية تطهير النفس التي غالباً ما تقتضيها الحاجة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن

لممثل رواندا.

السيد كامانزي (رواندا) (تكلم بالانكليزية):

سيدتي، أود باسم وفدي أن أعرب عن تقديري لكم لاتخاذ هذه المبادرة الجديرة بالثناء والتمثلة في عقد جلسة لمناقشة مسألة بالغة الأهمية وهي دور الأمم المتحدة في المصالحة الوطنية بعد الصراع. وتتسم هذه المناقشة بأنها حسنة التوقيت وتناقش مسألة في صميم اختصاص منظماتنا، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ويدرك أعضاء مجلس الأمن أن بلدانا مثل رواندا قد صادفت صعوبات جمة في التصدي للتحديات التي لا نهاية لها والتي تواجه مجتمعات ما بعد الصراع - أو في حالتنا

ثالثاً، إن رواندا قد واجهت التحدي الصعب على نحو خاص والمتمثل في تعزيز الوحدة والمصالحة، مع الحرص في الوقت نفسه على تأمين محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية. والدرس الهام المستفاد في هذا الصدد، هو أن للعدالة أهمية حاسمة لعقد مصالحة بين الجاني والضحية. والعفو أو الصفح ليس الوسيلة المثلى دائماً لتحقيق المصالحة. وفي حالتنا، كانت إقامة العدالة مهمة أيضاً للقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب التي ظلت لفترة طويلة تمثل أحد ملامح الحياة الرواندية. والعدالة تستهدف كذلك إعادة تأهيل مرتكبي الجرائم، ومن ثم يصبح تحقيق المصالحة بينهم وبين الضحايا ممكناً.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في ضمان توفير المساعدة الملائمة للجهود الوطنية من حيث الموارد والخبرات بغية تحقيق المصالحة والعدالة على نحو فعال.

وعلى الأمم المتحدة كذلك أن تقوم بدورها في ضمان أن تتصف مؤسسات العدالة الدولية المنوط بها معالجة حالات ما بعد الصراع بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف وأن تراعي الجانب الأخلاقي.

ونتفق تماماً مع ممثل بيرو في تأكيده على الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به فيما يتعلق بتعويض الضحايا الأبرياء باعتبارها مسألة تتصل بالعدالة الاجتماعية.

رابعاً، إن الإبادة الجماعية وقعت في رواندا بعد عقود من السياسات العقيمة والحكم المعيب. وقد ارتأينا أنه لكي تتحقق المصالحة، لا بد من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بألا تحدث الإبادة الجماعية في رواندا مرة أخرى. وعليه، أصبحت عملية إصلاح الحكم عنصراً حيوياً في عملية المصالحة. ووضع نظام سياسي جديد للحكم، تتسم هياكله بالشفافية والديمقراطية واللامركزية والفعالية بغية ضمان

منه في غضون أسابيع أو أشهر أو بضع سنوات. وبدأت عملية المصالحة، فيما يتعلق بنا، بتهيئة بيئة تمكن من أن تنطلق فيها المصالحة بصورة جدية. وانطوى هيئة بيئة متمكنة على كفالة أمور مثل السلم والأمن، وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى ديارهم، وبدء النشاط الاقتصادي والاجتماعي الطبيعي، وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الإنسانية. وأدركنا أيضاً، وكان لهذا أهمية حاسمة، أن إعادة بناء هياكل الحكم المحلية والوطنية شرط أساسي مسبق لنجاح عملية المصالحة بعد الصراع. وتتوفر للأمم المتحدة ثروة من الخبرة في هذه الأنشطة. ومن ثم، فهي يمكنها، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور رئيسي.

وثانياً، قامت حكومة رواندا، بتهيئة البيئة المتمكنة، بإنشاء لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة، وأناطت بها مسؤولية تنظيم مجموعة من المناقشات المفتوحة التي تركز على مواطن الخطأ الجسيم في سياسة بلادنا وحكمه. وشارك في هذه المناقشات كل فرد من داخل البلد وخارجه، بمن فيهم القادة المدنيون وقادة المجتمعات المحلية، وكبار السن، ومجموعات الباقين على قيد الحياة بعد الإبادة الجماعية، والفنيون، والمزارعون، والطلاب، وحتى المشتبه في ارتكابهم أعمال الإبادة الجماعية. ونحن نعتبر أن هذه المناقشات قد أطلقت شرارة البحث عن الروح الوطنية وساعدتنا على تحديد الأخطاء التي وقعت وما يجب علينا عمله لضمان عدم تكرار أخطاء الماضي مرة أخرى.

إننا نعتقد أنه يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً داعماً هاماً في هذا المجال. وقد علمتنا تجاربنا أن أصحاب المصلحة على المستوى الوطني لا بد لهم أن يشعروا بملكية هذه العملية، على أن يقوم المجتمع الدولي والأمم المتحدة بدور داعم.

في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، سنحت الفرصة لمجلس الأمن ليدرس موضوعا عاما، ألا وهو العدالة وسيادة القانون. والآن، وبفضل قيادة شيلي، قرر المجلس دراسة موضوع محدد هو المصالحة الوطنية في حالات ما بعد الصراع، وهو موضوع ذو أهمية أساسية لنجاح أي استراتيجية تستهدف تحقيق السلام والأمن في أي وقت وأي مكان.

وأول عنصر يجب أن نسلط الضوء عليه، هو أن آليات المصالحة وإقامة العدل في النظم الانتقالية، في سياق النظام الدولي الحالي، تزداد أهميتها باعتبارها أدوات أساسية لتحقيق السلم والأمن، وبدورها، سوف يتعمق جذورها بصورة دائمة، شريطة أن تنشأ تلك الآليات وفقا للقانون الدولي وأن تستهدف تشجيع المصالحة ومنع نشوب الصراعات أو حلها وتقديم التعويضات الملائمة للضحايا.

ويتمثل العنصر الثاني في أن المصالحة الوطنية يمكن تحقيقها من زوايا مختلفة. فيمكن أن ينظر إليها على أنها ترتبط بالضرورة بفكرة إحقاق العدالة الجنائية بغية منع الإفلات من العقاب؛ بوصفها مكملة لآليات العدالة الجنائية؛ إن كانت مستقلة عن تلك الآليات أو متعارضة معها. وفي هذا الصدد، فإن اختيار المنظور الذي تبذل من خلاله جهود المصالحة الوطنية يتوقف إلى حد بعيد على السياق والوضع المحدد الذي سيطبق فيه.

ومن الواضح أنه ليس هناك نموذج واحد؛ فبينما لكل مجتمع أن يتحلى بالمرونة في اختيار الصيغة الأكثر ملاءمة، مع مراعاة تقاليده التاريخية والسياسية والقانونية وضمن قدرة آليات المصالحة تلك على أن تساهم بحق في تعويض ضحايا الصراع.

ثالثا، رغم التقدم المحرز فيما يتعلق بتلك الآليات، هناك عمل كثير لا بد من إنجازه لتطويرها وصقلها. والمجتمع

ألا يتكرر حدوث الإبادة الجماعية والإرهاب المنهجي الذي تحرض عليه الدولة مرة أخرى. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا داعما مهما في هذا المجال، أيضا، ولكن لا بد كذلك من أن يكون أصحاب المصلحة الوطنيين في المقدمة.

خامسا، يكتسي الانتعاش الاقتصادي والتنمية أهمية خاصة أيضا بالنسبة للمصالحة. والأمم المتحدة يمكنها أن تقوم بدور رائد في تعبئة الموارد المالية والفنية الدولية لضمان أن يتحقق عائد للسلام والمصالحة من حيث النمو الاقتصادي وفرص العمل وتحسن نوعية الحياة.

أخيرا، أود أن أشدد على أهمية القيادة في عملية المصالحة. فقد كانت عملية المصالحة ممكنة في رواندا لأن لدينا قيادات ذات رؤية - قيادة لا تسعى بالضرورة إلى حلول قصيرة الأجل وتحظى بقبول شعبي للمشاكل المعقدة. ولا بد أن ينظر إلى المصالحة الوطنية على أنها مسؤولية بلد ما، في المقام الأول. وملكية أصحاب المصلحة الوطنيين لعملية المصالحة هذه ذات أهمية حاسمة لنجاح العملية. وهناك بوضوح دور داعم هام للأمم المتحدة، لا سيما في تهيئة مناخ مؤات للمصالحة وفي تعبئة الدعم الدولي تحقيقا للانتعاش الاقتصادي فيما بعد الحرب. ورغم أن دور الأمم المتحدة لم يرق إلى مستوى التحدي في حالة رواندا، فإن أملنا وتوقعنا ألا يكون هذا هو الحال بالنسبة لحالات ما بعد الصراع الأخرى في أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل المكسيك، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن امتنان وفدي لرؤيتك، سيدتي، رئيسة لهذه الجلسة لمجلس الأمن. فهذا دليل واضح على اهتمام بلدك بتقاسم خبراته وإرساء أشكال جديدة ودائمة للمصالحة الوطنية.

وبالرغم من هذه العوامل كلها، هذا مجال تتوفر فيه للدول المرونة لتجربة أشكال مختلفة ولتنشئ، في الواقع، أنظمة لم يسبق لها مثيل على الإطلاق لحالاتها المحددة.

وما من شك في أن دور العدالة الجنائية ذو أهمية كبرى، وأنه، أحيانا، أفضل الوسائل لمحكمة الأشخاص الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن أشد الجرائم خطورة. ومما يشجعنا تلك الأمثلة مثل يوغوسلافيا السابقة، ورواندا، وسيراليون، وتيمور - ليشتي، وأيضا الآلية الداخلية التي أقيمت في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، يمكن أن تسهم المحكمة الجنائية الدولية أيضا إسهاما كبيرا في إحلال السلم والمصالحة في الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.

ومع ذلك، كل هذه الجوانب يجب أن تتماشى مع حقائق أي مجتمع يراد إنجاحه، ويجب أن يتقرر ما إذا كان في صالح العدالة أن يقرر ذلك المجتمع استخدام آليات أخرى غير الآليات القضائية.

وحالات العفو العام، التي تلجأ إليها بعض المجتمعات، يجب أن تستخدم بأقصى قدر من الحذر، و فقط عندما تكون هناك حاجة حقيقية لها. ويتعين أن يكون هناك توافق ديمقراطي في الآراء وسلسلة من الاعتبارات السابقة، مثل وجود آليات بديلة لتحديد المذنبين.

والتوقعات الفورية لأية عملية للمصالحة الوطنية تنطوي على تهيئة مناخ مؤات للسلام، واستعادة المؤسسات الديمقراطية التريهة، وازدهار نظام قانوني مستقل محايد، وتعزيز حقوق الإنسان، ووجود الحد الأدنى من الضمانات للتعيش الاجتماعي. وهذه كلها ستساعد على تهيئة مناخ من الثقة والأمن يمكن أن يسهم في إقامة مجتمع خارج من حالة ما بعد انتهاء الصراع. ولهذا السبب، ينبغي للمؤسسات المالية المخصصة للنهوض بالتنمية أن تتوخى توفير الموارد في تلك المجالات.

الدولي يحاول حتى الآن استخدام طرق مختلفة سعيا إلى تحقيق التزاوج الأمثل بينها. ونحن لا نزال في مرحلة تجريبية، وإن كنا نلمس بعض التوجهات الإيجابية.

وعلى أي حال، فإن الخيار يتوقف على النهج الذي سيتبع. فإن كانت الغلبة للوسائل السلمية في تحقيق المصالحة الوطنية، ستكون الآليات المستخدمة هي العفو والإعتاق والتقصي وإنشاء لجان الحقيقة. وفي مثل هذه الحالات، قد يرى أن إعلان الحقائق والأعمال غير المشروعة المرتكبة، إلى جانب الكشف عن أسماء مرتكبي الجرائم، هي خطوة هامة تبعث على ارتياح الضحايا وتصور السلام الاجتماعي. وفي مثل هذه الحالات جرت أيضا عمليات تطهير بغية منع مرتكبي الجرائم من الوصول إلى أي مركز قوة مرة أخرى.

أما النهج الآخر، فيقوم على أساس العدالة الجنائية - أي الملاحقة القضائية ومعاقبة المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويمكن مساءلة مرتكبي تلك الجرائم من خلال تحديد المسؤولية الجنائية الفردية أو الجماعية، خارج نطاق نظام العدالة الجنائية ولكن في إطار آليات مفتوحة للمراقبة العامة، أو من خلال مزيج من تلك النهج. وتقدم سيراليون مثالا جيدا في هذا الصدد، إذ تمكنت من الجمع بين إنشاء محكمة خاصة وإنشاء لجنة الحقيقة أو المصالحة. ولا بد ألا يغيب عن بالنا دائما ذلك التوازن الدقيق بين أهداف العدالة بغية منع الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة الوطنية. ويترك لكل مجتمع تحديد ما إذا كان يرغب في تحقيق المصالحة من خلال نظام العدالة الجنائية أو اللجوء إلى آليات أخرى.

فإذا وقع الاختيار على لجنة الحقيقة، لا بد أن تساعد على السرد الأمين للأحداث، على أساس المعلومات المستقاة من الضحايا ومرتكبي الجرائم، كيما يمكن الوصول إلى تاريخ متوازن للمجتمع المعني، وإرساء توجه إيجابي نحو المستقبل.

والمصالحة تتناول الصعيدين السياسي والاجتماعي للصراع، ولذلك فإنها تختلف بوضوح عن العدالة الفردية، التي يمكن أن تحول الانتباه أحيانا من المستوى الجماعي للعملية. والمصالحة أيضا عمل أكثر تعقيدا بكثير من توفير العدالة الفردية، وترتبط ارتباطا أعمق بكثير من الظروف المحددة جدا لحالة صراع ما، وأيضا لبنية المجتمعات المعنية.

وهكذا، بينما عمليات المصالحة هذه، تعزز الهدف الرئيسي للمنظمة - أي صون السلم والأمن الدوليين - إلا أنها لا تعني بشكل تلقائي أن الأمم المتحدة يجب أن تقوم دائما بدور رئيسي في تلك العمليات. وكل حالة يجب أن ينظر إليها بشكل منفرد؛ مع تقييم الحاجة إلى إشراك الأمم المتحدة في ضوء الظروف الراهنة، على أن تؤخذ بعين الاعتبار التجارب السابقة، وأيضا الطابع المميز للحالة قيد النظر.

والمصالحة لا يمكن أن تفرض، كما أشار إليه الأمين العام بحق، في تقرير إلى المجلس قبل عامين. وبدلا من ذلك، يجب أن تنبع من داخل المجتمعات المعنية. وكل مجتمع في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، يجب أن يجد سبل المصالحة ويشعر بتملكه للعملية إذا ما أريد أن يكون لها أثر طويل الأجل. وفي معظم الحالات، ستقوم الأمم المتحدة، إذا، بدور المساعدة في تلك العمليات، وفقا للظروف السائدة.

والملكية أيضا مفهوم رئيسي عندما يتعلق الأمر بتحقيق توازن بين مثل العدالة، من ناحية، والمصالحة من ناحية أخرى. وفي بعض الحالات، هذان الاثنان يكمل أحدهما الآخر. وفي اعتقادنا، أن العدالة يجب أن تنفذ، دائما، بالنسبة لأشد الجرائم خطورة في إطار القانون الدولي، على النحو المحدد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويجب ألا يكون هناك عفو شامل عن تلك الجرائم. لكن في كثير من الأحيان، هناك مبدآن متنافسان، والمجتمع

ونحن نرى أن هناك أسئلة أكثر من الأجوبة في كل هذه الحالات. لكن المؤكد هو أن للأمم المتحدة دورا حاسما تقوم به في توجيه ودعم هذه العمليات في الحالات التي تبذل فيها دولة ما جهودا حقيقية نحو مصالحة حقيقية ودائمة. وهذا يتفق مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، مع تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ليختنشتاين، وأعطيه الكلمة.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): الموضوع المعروض علينا اليوم يرتبط، إلى حد ما، بموضوع المناقشة العلنية التي جرت حول العدالة وحكم القانون في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، لكنه بالتأكيد جدير، بالاهتمام الذي يستحقه.

ولأن مسألة المصالحة متعددة الوجوه بشكل غالب تقريبا، من الضرورة العملية، إذا، أن نركز مناقشتنا على دور الأمم المتحدة.

بينما أسهمت الأمم المتحدة في العقود الأخيرة في مناسبات عديدة في الانتقال من صراعات مسلحة إلى حالات مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات، كان التركيز، بشكل تقليدي، على المراحل الأولى من عملية الانتقال: صنع السلام، وحفظ السلام، وعلى وجه الخصوص بناء السلام، وأيضا وبشكل متزايد على جوانب العدالة الانتقالية الفردية. والمصالحة الوطنية، من ناحية أخرى، عملية طويلة الأجل تتطلب التزاما مستداما يتجاوز كثيرا تلك المراحل الأولية. فهي عملية غير موجهة أساسا إلى تحديد المسؤولية الفردية، وإنما، بدلا من ذلك، إلى التغلب على الأسباب الجذرية والبنى الكامنة للصراع، ومن ثم إلى منع تكراره.

تهتم ليختنشتاين اهتماما كبيرا بتلك القدرة المتزايدة. وأيدت في الماضي مبادرات مماثلة، مثل الجهود الموجهة إلى إقامة وحدة لبناء السلام في إطار إدارة الشؤون السياسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يمارس بناء القدرات في إطار الأمم المتحدة من فراغ، ولكن ينبغي أن يستفيد من الاهتمام الكبير الذي أبداه العالم الأكاديمي في السنوات الأخيرة لكل جوانب مجتمعات مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات، علاوة على خبرة ومعارف المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

يجب أن يكمل القدرة المتزايدة على مستوى الخبراء بشأن مسائل المصالحة وعي متزايد بتلك المسائل على مستوى صنع القرارات في الأمم المتحدة. والمصالحة يجب أن تكون الهدف النهائي لكل الجهود المتعددة الأطراف في حالات الصراع، والقرارات التي تتخذ في مراحل مبكرة من الانتقال يجب التفكير فيها بعناية حتى لا تعوق ولادة تلك العمليات. لذلك، يجب علينا جميعا أن نزيد حساسيتنا بالنسبة لهذه المسائل.

إن مناقشة اليوم خطوة هامة في ذلك الاتجاه، ونحن نشكركم، سيدي الرئيسة، على مبادرتكم. ونتطلع إلى أنشطة مقبلة بخصوص هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل ليختنشتاين على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل نيجيريا، وأعطيه الكلمة.

السيد نديكهيديهي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): نتقدم لكم بالشكر يا سيدي الرئيسة لعقد هذه المناقشة وإتاحة الفرصة لمشاركة وفدي فيها.

تتمثل العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق السلام المستدام والتنمية الاقتصادية في عجز المجتمع الدولي عن مجابهة حالات المصالحة الوطنية بعد انتهاء الصراع في المجتمعات

المعني يجب أن يتخذ القرار - وهو قرار مؤلم وصعب بنفس القدر - بشأن كيفية تحقيق توازن بين أغراضه المحددة. ومرة أخرى، يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى أن تساعد مساعدة مفيدة جدا في تلك العمليات.

وهذا يوفر أيضا إطارا للعمل المحدد الذي ينبغي أن تتخذه المنظمة، إلى جانب الأنشطة في سياق بناء السلام التي تعزز الشروط المسبقة للمصالحة بأسلوب غير مباشر. والأمم المتحدة يمكنها أن تكون حافزا على عمليات المصالحة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات، وأن تساعد المجتمعات على إيجاد سبيلها إلى مصالحة دائمة بينما تعتمد فمجا مرنا.

وفي هذا الصدد، الحياد فيما يتعلق بالجماعات والمصالح المختلفة ذات الصلة حاسم، إذا ما كان لعنصر فاعل خارجي أن يسهم في نجاح العملية لأجل طويل. ومن ثم، فإن الأمم المتحدة هي التي يمكن أن تساعد مجتمعات ما بعد الصراع من خلال خبرتها، على سبيل المثال، بتوفير تحليل لأفضل الممارسات من بلدان أخرى ومساعدة تقنية محددة. ويمكنها أن تساعد في إقامة آليات ومؤسسات خاصة بذاتها، مثل بعثات الحقيقة والمصالحة - التي تصمم وفقا لاحتياجات المجتمع المعني الذي ينظمها في آخر الأمر - وتقدم التعاون عن طريق وجودها القائم فعلا، في كثير من الأحيان، على أرض الواقع. وذلك التعاون يمكن أن يمتد، على وجه الخصوص، إلى تقديم البيانات والأدلة ذات الصلة، دعما للبحث عن الحقيقة.

وتلك المساعدة يجب أن تكون قائمة على معرفة كبيرة عميقة لكل معايير الحالة السياسية، والثقافية، والتاريخية، وغيرها من المعايير ذات الصلة. لذلك، فإن زيادة القدرات التحليلية للأمم المتحدة، ولا سيما في إطار أمانتها العامة، خطوة هامة نحو دور داعم للمنظمة في المصالحة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

ومن المجالات الأخرى الحيوية الجديرة بالذكر فعالية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما الجانب المتعلق بالتأهيل. وفي رأينا أن أخطاء برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي التي أدت إلى انهيار بعثة الأمم المتحدة الأولى للسلام في ليبيريا. ومن ثم ينبغي للأمم المتحدة أن تحشد الموارد الكافية لرعاية المقاتلين السابقين من أجل تيسير إعادة إدماجهم في الحياة المدنية وذلك بتمكينهم من خلال إكسابهم مهارات أساسية. وفي هذا الصدد، من المهم لوكالات الأمم المتحدة أن تتولى تدريب المقاتلين السابقين حتى يمكن لهم الالتحاق بأعمال يتكسبون منها. وبهذه الطريقة لن تصبح العودة إلى الغابة للقتال جذابة. وينبغي للمانحين من جانبهم أن يوفرُوا المساعدات الإنمائية الرسمية لإكمال جهود الأمم المتحدة.

وكتيراً ما يعزى تفاقم الصراعات إلى الفقر المستشري والأوضاع الاقتصادية الضعيفة بصفة عامة في معظم البلدان النامية. ولا تزال معظم البلدان الخارجة من صراع تعاني من البطالة على نطاق واسع، وارتفاع معدلات الوفيات، وانخفاض مستويات تنمية الهياكل الأساسية. ومن ثم لكي يدوم أي نوع من المصالحة ذو جدوى، يتعين بذل جهود خاصة لا تقتصر على التصدي للمشاكل السياسية فحسب وإنما للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، تشجيعاً لتلك البلدان على إيجاد الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وفي هذا الصدد، مع أننا نسلم بمشاركة منظمات الأمم المتحدة النشطة في مجالات المصالحة الوطنية وبناء القدرات والإدارة الاقتصادية والصحة والتعليم والزراعة والأمن الغذائي واستراتيجيات الفقر في البلدان الخارجة من صراعات، نرى أنه ما زال بالإمكان عمل الكثير. والدور الإيجابي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان في التصدي لهذه المسائل جدير تماماً بالثناء. لذلك

الخارجة من صراعات. ونشير إلى أنه بعد انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في ١٩٩٧، أيد المجلس توصية الأمين العام وقام بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في ليبيريا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وكانت المسؤولية الرئيسية للمكتب متمثلة في مساعدة الحكومة القائمة آنذاك على توطيد السلام والاستقرار في ذلك البلد. وإلى حد ما يسر المكتب تعزيز المصالحة الوطنية والحكم الرشيد وساعد على حشد الدعم الدولي لتنفيذ برامج إعادة الإعمار في البلد المذكور. كما ساعد حكومة ليبيريا على تغطية احتياجاتها من القدرات في مجالات حقوق الإنسان وإجراء الانتخابات، فضلاً عن تطوير استراتيجية لبناء السلام تحدث التكامل بين الأهداف السياسية وبرامج المساعدة وحقوق الإنسان. وكل هذه كانت إسهامات محمودة للأمم المتحدة في الجهد المبذول تحقيقاً للمصالحة بعد انتهاء الصراع. ومن دواعي الأسف أن عجز المقاتلين الواضح آنذاك عن اعتناق يحترموا المصالحة العرقية بشكل كامل وصادق هو الذي أدى إلى استئناف القتال في ليبيريا. وما أقصده هنا هو أنه يتحتم على قيادات البلدان الخارجة من صراع أن تشرع على الفور في برامج حقيقية للمصالحة بغية كفالة السلام الدائم والتنمية المستدامة.

ويسر تعيين الأمين العام لممثل خاص ولفريق للاتصال الدولي لليبيريا المصالحة بعد انتهاء الصراع في البلد المذكور. ونحن لذلك نحث الأمم المتحدة على مواصلة هذه الاستراتيجية. وينبغي للأمم المتحدة أيضاً الاضطلاع بمسؤولية تنسيق الأنشطة التي تقوم بها الوكالات التابعة لها وأن تدعم الترتيبات الوطنية الناشئة. كما ينبغي أن تساعد في نشر قوات الأمم المتحدة وتوفير المساعدات الإنسانية، لأن هذه من الطرق الرئيسية لضمان المصالحة بعد انتهاء الصراع.

بتزويدها بالمساعدة التقنية لإنعاش القضاء وسيادة القانون والهياكل الأساسية.

ويشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عائقاً رئيسياً في طريق السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية. بمعظم البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا. ولا يزال ينجم عن هذه الأسلحة عواقب مدمرة على القارة الأفريقية، بالنظر إلى قدرتها على إشعال جذوة الصراعات وزيادة حدتها وإطالة أمدتها. لذلك نرحب بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لإعداد صك دولي يمكن الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وعلى نحو موثوق. وفي رأينا أن هذا سوف ييسر المصالحة بعد انتهاء الصراعات بالحد من الأسلحة الصغيرة ومراقبتها، الأمر الذي سيضمن بدوره ألا يعود في وسع الأشخاص غير المأذون لهم اقتناء هذه الأسلحة بسهولة.

وفيما يتعلق بمسألة الوقت المناسب لسحب قوات الأمم المتحدة بعد توقف الصراع، نرى أن يكون سحبها تدريجياً وعلى مراحل. وفي حالة سيراليون مثال جيد على حكمة ضمان وجود قوات الأمم المتحدة لفترة زمنية معقولة حتى يتسنى ترسيخ السلام والاستقرار نسبياً. ومن شأن ذلك أن يعين في عملية المصالحة.

إن للأمم المتحدة دوراً هائلاً تؤديه في المصالحة بعد انتهاء الصراعات، بالنظر إلى حيادها ومواردها. وقد أظهرت هذه الهيئة العالمية بالفعل تصميمها جديراً بالإشادة على النجاح في احتواء هذه الحالة. وظللنا نحث الأمم المتحدة على القيام بمزيد من العمل والوفاء بمسؤوليتها المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، ولا سيما الدول الخارجة من الصراعات.

فإننا ندعو إلى تطبيق هذا الدور في البلدان الأخرى الخارجة من صراع. وفي أثناء ذلك ينبغي للبرنامج الإنمائي، في جملة أمور، أن يعد برامج للمساعدة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من الجهات المقدمة للمساعدة المالية والتقنية. وعلينا أن نحدد احتياجات هذه البلدان وأن نكفل إيصال هذه المساعدة.

ولقد نجح عن الصراع في ليريا انتهاكات وإساءات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وأعمال عمدية ومتكررة للتعذيب والقتل والإيذاء وارتكاب العنف ضد النساء والأطفال. وبما أن الإدارة المؤقتة في معظم حالات ما بعد انتهاء الصراع تنقصها القدرة على التصدي لاحتياجات ضحايا هذه الفظائع، ينبغي أن توفر الأمم المتحدة لهم أسباب المساعدة. وينبغي أن تشمل هذه المساعدة توفير الأمن في أثناء عملية الانتخابات لكفالة حرية انتقال الناس ومشاركتهم قبل الانتخابات وأثناءها. وهذه المسألة من الأهمية بمكان، بالنظر إلى حيده بعثات الأمم المتحدة للسلام المشهود بها في هذه السياقات. وندرك جميعاً الظروف التي أدى فيها الشك في حدوث تلاعب بالانتخابات في نهاية المطاف إلى اندلاع أعمال العنف والحرب. وينبغي لذلك أن تتجنب الأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي أي تكرار لمثل هذه الحالات.

ونظراً لأن معظم الهياكل الأساسية للدولة تتعرض غالباً للتدمير خلال الصراعات، ينبغي أن تركز الجهود المبذولة للمصالحة أيضاً على إصلاح قطاع الصحة، وتوفير الأغذية والمساعدة، وعلى إعادة تنشيط السلطة القضائية لكفالة سيادة القانون. كما ينبغي بذل الجهود لضمان إنشاء جيش موثوق وموحد يمثل جميع الأعراق السكانية في البلد. وفي هذا الصدد، من المهم أن تقوم الأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي بتقديم المساعدة للبلدان الخارجة من الصراع

بعد نهاية الحرب الباردة. ومصادر الصراع في أفريقيا تعكس ذلك التنوع والتعقيد.

وينتهي القتال عندما تُمكن مبادرات الوساطة أطراف الصراع من الاتفاق على ترتيبات مؤقتة، تتعلق عادة بالمشاركة في السلطة وتقاسم الموارد الاقتصادية ومعالجة بعض الشواغل الاجتماعية الثقافية. ونلاحظ أن مبادرات الوساطة هذه لا تحظى بنجاح دائم إلا عندما يظهر الوسطاء حياداً تاماً طوال مرحلة المفاوضات بشأن اتفاق السلام ويرفضون أي هجمات على النظام المؤسسي القائم.

ودور الأمم المتحدة هام في هذه المرحلة الحرجة التي تؤدي فيها ضرورة التوصل إلى وقف إطلاق النار وإبرام اتفاق للسلام إلى أن يكون الوسيط عرضة لما يُخشى دائماً من خطر الاتهام بالانحياز. ويتعين على الأمم المتحدة أن تقود، بصبر وحنكة، التحضيرات لاتفاق السلام دون أن تشعر الأطراف المعنية وكأنها تساق من أنفها أو أنها موضوعة تحت المراقبة. وفي الوقت نفسه، مطلوب من المنظمة تدبير أمور اللاجئين والمشردين وتقديم المساعدة الإنسانية. وعملية المصالحة، التي تبدأ منذ بداية المفاوضات، يتواصل الاضطلاع بها وتكييفها مع الظروف المستجدة. وتصبح عملية طويلة وشاقة لبناء السلام والمصالحة الوطنية تشهد في مستقبلها التنفيذ العاجل للقرارات التي تتخذ في نهاية الصراع بغية منع تجدد القتال، وتوطيد السلام والاضطلاع بالإنعاش الاقتصادي والتنمية الدائمة.

إن المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع هي التحدي الكبير الذي يواجه النساء والرجال في بلد خارج من الصراع وتظل مهمة يكون فيها المجتمع الدولي المراقب والعامل. وحالما يتم التوصل إلى اتفاق للسلام، مثل اتفاق ليناس - ماركوسيس لتسوية الصراع في كوت ديفوار، يجب أن تنفذه الأطراف بإخلاص تام، وتواضع وإظهار لا يني

في الختام، يعتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للأمم المتحدة على جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع. وستواصل نيجيريا دعم الأمم المتحدة في هذا المسعى.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل

كوت ديفوار.

السيد جانغون - بي (كوت ديفوار) (تكلم

بالفرنسية): إن وفد بلدي يشكركم، سيدي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة التفاعلية بشأن البند المعنون "المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة". اسمحوا لي، سيدي، أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بتهنئة كوت ديفوار الخالصة للأعضاء الجدد في مجلس الأمن: البرازيل وبنن والجزائر ورومانيا والفلبين. وأشكر أيضاً السيد كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيدة مكاسكي، نائبة منسق الإغاثة الطارئة، والسيد مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على بيانهم الافتتاحية التي قدمت إيضاحات مفيدة للغاية بشأن الموضوع المدرج في جدول الأعمال. أخيراً، استجابة لشاغلكم الذي أعربتكم عنه، سيدي، في بداية الجلسة، سأقتصر في كلمتي على تقديم نبذة موجزة لبياني، الذي سيوزع بأكمله في القاعة.

أشار الأمين العام في تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318) إلى أن الصراعات الحالية، ولا سيما في أفريقيا، صراعات داخلية عادة. ولكنها في كثير من الأحيان تعبر عن المتغيرات في منطقة دون إقليمية بعينها والدور الذي تضطلع به بعض الحكومات الأفريقية في دعم الصراعات، وأحيانا في إثارتها، في البلدان المجاورة. وفي العديد من الحالات تكون لها أبعاد دولية هامة لأن الجهود الخارجية الرامية إلى دعم الحكومات الأفريقية أو تقويضها لم تحتف

إن التشريعات المتعلقة بجائزة الأراضي الريفية وبالجنسية مهمة للغاية، كما أشار الأمين العام في أحدث تقرير له عن كوت ديفوار (S/2004/3). وهذه المسائل تذكر باعتبارها أسبابا للصراع الذي تجري تسويته الآن، في حين أن القانون الحالي لجائزة الأراضي الريفية، مثلا، لم تعتمد الجمعية العامة إلا بعد أن تشاورت وفود من أعضائها مع كل مقاطعة من مقاطعات البلد بغية تجميع آراء السكان الذين يمثلونهم. وهذه الواقعية من جانب الأعضاء البرلمانيين دليل لا يدحض على مطالبة الشعب بالتشاور المباشر بشأن المسائل المتعلقة بتلك المواضيع التشريعية، والاستفتاء العام ليس من شأنه إلا الإسهام في تعزيز الديمقراطية، التي يشجعها مجلس الأمن بقوة.

وبإكمال نشر قوات عملية يونيكورن في شمال كوت ديفوار، أكملت فرنسا وبقية المجتمع الدولي التدابير التحضيرية لإجراء مصالحة وطنية حقيقية في كوت ديفوار. ويود وفدي هنا أن يتوجه بتحيةة إجلال مهيبية إلى فرنسا - وإلى الأمم المتحدة، التي أظهرت هنا دورها الذي لا بديل له في المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع.

وكوت ديفوار - التي تخرج بصعوبة من أخطر أزمة في تاريخها بفضل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - يمكنها الآن أن تشهد بالدور الرائع الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع، والذي يمثل بلدنا شاهدا حيا عليه.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد فرهدي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): يود الوفد الأفغاني، سيدتي الرئيسة، أن يشكركم على عقد هذه

لعزيمتها المصممة على تحقيق المصالحة والتعاون. وبالطبع تقتضي الاستمرارية بين الوفاق والمصالحة، وطول العملية وشمولها، جهدا مماثلا من الأمم المتحدة.

ختاما، أود أن أدلي بتعليق موجز على قرار رئيس جمهورية كوت ديفوار أن يطرح للاستفتاء العام تغييرين هامين واردين في اتفاق ليناس - ماركوسيس، لأن تفسير ذلك الاتفاق للسلام تفسيراً خاطئاً يمكن أن يؤثر سلباً على عملية المصالحة الجارية. وتقرير البعثة الأخيرة الموفدة لتقييم الحالة في كوت ديفوار يقول "ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أنه باستثناء التعديل المقترح إدخاله على المادة ٣٥ من الدستور، فإنه لا يجوز دستوريا طرح أي من هذه المسائل للاستفتاء العام". وذلك التأكيد لا يبدو مطلقاً أنه ناتج عن فهم للمادة ٤٣ من دستورنا، وهو دستور اعترف به اتفاق ليناس - ماركوسيس ومجلس الأمن، وينص على أنه

"يجوز لرئيس الجمهورية، بعد التشاور مع مكتب الجمعية الوطنية، أن يطرح للاستفتاء العام أي نص أو موضوع يرى أنه يتطلب نظراً مباشراً من الشعب. وعندما تكون نتيجة الاستفتاء العام اعتماد النص، ينشره رئيس الجمهورية في الفترة الزمنية المتوخاة في المادة السابقة."

إن اتفاق ليناس - ماركوسيس لا يذكر استفتاء عاماً ولا أي طريقة معينة لاعتماد نصوص تتعلق بالإصلاحات المتفق عليها. وذلك الصمت البليغ لا يفسره إلا ضرورة تطبيق الأحكام المحددة في الدستور، الذي اعتمده أغلبية تزيد عن ٨٦ في المائة في استفتاء عام اعترف به المجتمع الدولي. وهكذا، كما يوافق الجميع، فإن تعديل المادة ٣٥ من الدستور، بشأن أهلية رئيس الجمهورية، يجب أن يعتمد أولاً بأغلبية ثلثي الأعضاء في الجمعية الوطنية ثم يطرح لاستفتاء عام.

وبعثة تقصي الحقائق التي أوفدها مجلس الأمن إلى أفغانستان، والتي قادها بطريقة مقتدرة السفير بلوغر، ممثل ألمانيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اضطلعت بدور حيوي في زيادة وعي الأمم المتحدة بأهمية مواصلة تقديم المساعدة الدولية التي تتطلبها أفغانستان.

كانت إحدى السمات الرئيسية لعملية صنع السلام في أفغانستان مشاركة كل الجماعات السياسية الأفغانية التي تمثل الأحزاب السياسية الرئيسية في أفغانستان. وفي هذا الصدد، فإن جهود الأمم المتحدة، بوصفها هيئة دولية محايدة، في التوسط لتحقيق ذلك التجمع وتيسير صياغة الخطوط الرئيسية للمشروع، في تشاور وثيق مع الجماعات الأفغانية، تمثل مرة أخرى إنجازا رئيسيا جديدا للأمم المتحدة. وهنا نود أن نؤكد على أهمية الإرادة السياسية الحقيقية والشريفة التي أعربت عنها الجماعات السياسية الأفغانية، لتحقيق عملية المصالحة وتوطيد السلم والأمن في أفغانستان.

بالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز منذ التوقيع على اتفاق بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، فإن أفغانستان ما زالت تواجه الكثير من التحديات. فسرعة إعادة البناء في البلد ليست مرضية، وقد دفع الفقر والحرمان بآلاف المزارعين إلى زراعة محصول الأفيون المربح، ولا تزال بعض المحاولات اليائسة من بقايا نظام الطالبان السابق وتنظيم القاعدة، التي ترمي إلى زعزعة نجاح الحكومة الانتقالية مستمرة.

وتتطلب هذه التحديات التزاما دوليا قويا لإعادة تأهيل أفغانستان وإعادة بنائها. وتوفير سبل كسب العيش والمساعدة على عملية إعادة البناء سيكون لهما أثر قوي على استقرار وأمن أفغانستان، مما يسهم بصورة كبيرة في إنجاح إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الذي تمثل أفغانستان حالة نموذجية له.

سأتكلم بإيجاز شديد وعن حالة أفغانستان فقط.

إن هذا اليوم يمثل موعدا تاريخيا في تاريخ بلدي الحديث. فقد وقع الرئيس كرزاي على الدستور الجديد لأفغانستان، الذي اعتمده اللويا جيرغا التأسيسية في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وكانت الجمعية التأسيسية الكبرى التي انعقدت في كابل في الفترة من ١٤ كانون الأول/ديسمبر إلى ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تتألف من كل الجماعات العرقية والإثنية في أفغانستان وقطاعات المجتمع الأفغاني. وينص هذا الدستور على إنشاء هيكل ديمقراطي تستند على المبادئ والقيم الديمقراطية. فضلا عن ذلك، تؤكد أحكام إضافية المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، وحرية التعبير والتعددية السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة ومشاركة المرأة مشاركة كاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد. وهذا الحدث الرئيسي يمثل خطوة أخرى في تنفيذ الاتفاق الذي ساعدت على التوصل إليه الأمم المتحدة، ووقعت عليه الأطراف الأفغانية في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

لقد برهن اعتماد الدستور الأفغاني الجديد على قدرة الشعب الأفغاني على الاتفاق بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالمصالحة الوطنية. والظروف الحالية في أفغانستان تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي كنت قائمة أثناء المؤتمر الذي عقد فيما بين الأفغان في بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ومسألة إعادة البناء وإعادة التأهيل، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتطلب اجتماعا دوليا تقوم فيه الدول والمؤسسات المانحة باتخاذ قرار بشأن تعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى أفغانستان.

الحلول الممكنة. والأمم المتحدة بسبب تجربتها الهائلة في إدارة الصراعات، تظطلع، بالتالي، بدور أساسي في تشجيع المصالحة الوطنية في البلدان التي يمزقها الصراع. وبدون المصالحة الوطنية، يصبح من المستحيل استعادة الأداء الطبيعي للمؤسسات وضمان أساس قيام دولة حديثة ديمقراطية تحترم الحقوق والحريات.

ويود وفدي أن يشيد بأنشطة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وفي الواقع هناك العديد من أمثلة هذا في القارة الأفريقية، مثل أنغولا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وتشاد وسيراليون.

إن الأمم المتحدة من خلال مختلف الهيئات الرئيسية والوكالات المتخصصة تبذل جهودا كبيرة من أجل المصالحة الوطنية، إذ أن تعزيز هذه المصالحة يشجع الأطراف الفاعلة على تفضيل تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية وضمان سيادة الحوار واقتسام السلطة على المواجهة والانتقام والعنف. ويمكن لهذا أيضا أن يأخذ شكل تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية؛ وتقديم الدعم لإنشاء المؤسسات أي دمج مختلف الطوائف والمجموعات العرقية في الجيش الوطني والعملية الانتخابية؛ وتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والعودة إلى الوطن أو إعادة توطين المقاتلين السابقين؛ وإزالة الألغام؛ وترميم البنية التحتية؛ والمساعدة في عملية الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار.

وعلاوة على ذلك فقد حدد بوضوح هذا الصباح السفير عبد الله بعلي، ممثل الجزائر دور الأمم المتحدة في مرحلة بعد انتهاء الصراع بالإشارة إلى إعلان الألفية. وأن أي تعزيز لذلك الدور سيتطلب زيادة في الموارد المخصصة لجهود المصالحة الوطنية وزيادة التعاون في أعمال هياكل المنظمة. وفي الواقع إننا نأسف على الدوام لشح الموارد اللازمة لتنفيذ العمليات في عدة بلدان خارجة من صراعات.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الكاميرون.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، يود وفدي أن يبدأ بالإعراب لكم عن مدى سعادته لرؤية بلدكم يتراأس مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ولرؤيتكم شخصيا تترأسين هذه الجلسة. ونحن ممتنون لكم على هذه المبادرة بتنظيم مناقشة مفتوحة بشأن المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع والدور الذي يُطلب من الأمم المتحدة الاضطلاع به في هذا الصدد.

إن هذا موضوع ذو أهمية خاصة حقا لأسرة الأمم المتحدة بأكملها، وبلدي يسره أن تتاح له الفرصة ليتكلم بشأن هذا المسألة. وكما رأينا خلال فترة عمل بلدي في المجلس، التي انتهت قبل فترة وجيزة، تكرر هذه الهيئة، التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، معظم وقتها للنظر في حالات الصراع والأزمات في جميع أرجاء العالم وفي إيجاد حلول عادلة ودائمة لها.

وفيما يتعلق بأفريقيا، نجد أن معظم هذه الصراعات والأزمات، رهنا بالحالة المعينة، تصارع فيها الجماعات العرقية والفصائل والمليشيات والجماعات المسلحة والحكومة والقوات المتمردة بعضها بعضا. والسعي إلى إيجاد حلول لهذه الصراعات والأزمات يقتضي بالضرورة الكشف عن أسبابها الجذرية. وفي ذلك الصدد، يوضح تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا الطائفة الكاملة من أسباب الصراعات التي تمزق العديد من البلدان الأفريقية، مثل الفقر وسوء الإدارة والتراعات العرقية والصراعات من أجل السلطة والسيطرة على الثروة.

وهذا يظهر، إذن، تنوع هذه الأسباب والطابع الخاص لهذه الصراعات؛ ولكن أيا كانت الأسباب الخاصة لصراع ما، فإن المصالحة الوطنية تقع في لب السعي إلى

ومفاده أنه ينبغي توخي الواقعية في إيجاد تسوية سياسية لكل صراع، أي تسوية قادرة على الدوام ومناسبة ودائمة.

وفي الختام أود أن أشدد، كما فعل الكثير من الممثلين من قبلي على أنه بغض النظر عن مدى أهمية المسألة، فإن ما تقوم به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من عمل لن يكفي أبدا لضمان المصالحة الوطنية الحقة. وفي الواقع أنه من دون التكريس المخلص والدائم من جانب العناصر الفاعلة المختلفة لقضية السلم والوثام وبدون فهمهم المخلص لفضائل الحوار والمصالحة واقتسام السلطة والتنازل والتسامح فإن كل جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سوف تذهب أدراج الرياح.

لذلك من الضروري لأطراف النزاع أن تصبح مدركة تماما لتلك الحاجة وأن تدلل على عزميتها وشجاعتها وتوافق على بذل الجهود اللازمة من أجل التسامح والحوار إذا ما أرادت تهيئة بيئة من السلم والأمن والعدالة والازدهار واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، لشعوبها التي عانت بشدة. وباختصار تهيئة بيئة تفضي إلى الازدهار والرفاه. وهكذا فإن المصالحة الوطنية مسعى طويل الأجل لا يمكن تحديده مسبقا وأنه يتطلب دعما شديدا من لدن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): نتيجة للمشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”اجتمع مجلس الأمن في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ للنظر في مسألة ”المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة“ وأعرب الأعضاء عن آرائهم وتفهمهم لهذه المسألة، وأكدوا من جديد الأهمية الحيوية لهذه المسألة، وشددوا على ضرورة التعاون الوثيق في

ففي أفريقيا على سبيل المثال هناك العديد من تلك الأمور في هذا الصدد.

ومن الضرورة القصوى أيضا أن تتركز جهود الوساطة على الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز المصالحة الوطنية منذ بداية اندلاع الصراع. فالعمل الدؤوب في ذلك الصدد ما من شأنه إلا أن يساعد في الإسراع في إنهاء الصراع. وعلاوة على ذلك نرى أن من الحيوي في المراحل الأولى إشراك المجتمع المدني عن كثب في السعي إلى حلول للصراع وتعزيز المصالحة الوطنية. ففي أفريقيا بوجه الخصوص تكون الضحايا الرئيسية للصراع المسلح من النساء وصغار السن، وهم دائما يلتمسون إشراكهم في العمليات السلمية وفي البحث عن الطرق والوسائل المناسبة لتعزيز المصالحة الوطنية وهم محقون في ذلك.

إن الأمم المتحدة بوسعها ومن واجبها القيام بدور حفاز في تنسيق أنشطة الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي مثل الدول والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الإنسانية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تسهم في عودة السلم والأمن وتعزيز المصالحة الوطنية.

كذلك يجب التطرق إلى مسألة الإفلات من العقاب في ذلك الإطار. وفي الواقع أنه من الضرورة القصوى التوفيق بين الرغبة في المصالحة الوطنية والحملة ضد الإفلات من العقاب. فهل يمكننا باسم المصالحة الوطنية أن نمكن المسؤولين عن الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من الإفلات من قبضة العدالة؟ وعلاوة على ذلك نعتقد أن توفير العدالة لضحايا الفظائع المرتكبة في الصراعات المعاصرة يمكن أن يضمن المصالحة الوطنية الحقيقية والدائمة.

ومع ذلك نؤيد البيان الذي أدلى به هذا الصباح الأمين العام المساعد للشؤون السياسية السيد كالوموه

”ويدعو المجلس الأمين العام إلى إيلاء الاعتبار، لدى إعداد تقريره عن العدل وسيادة القانون: دور الأمم المتحدة، لآراء ذات الصلة المعرب عنها في هذه المناقشة.

”ويدعو المجلس جميع أعضاء الأمم المتحدة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي لديها خبرات وتجارب في هذا الصدد إلى الإسهام في هذه العملية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/2.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.

منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المجلس، بشأن هذه المسألة.

”وأكدت البيانات على المهام الكبيرة التي يتوجب النهوض بها في حالة ما بعد الصراع تحقيقاً لهدف المصالحة الوطنية، وشددت على أهمية التجارب والخبرات ذات الصلة المتوافرة في منظومة الأمم المتحدة وفي الدول الأعضاء.

”وارتأى الأعضاء أنه من الملائم مواصلة بحث الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من تلك الخبرات والتجارب المستمدة من عدة مجالات رئيسية وتوجيهها بحيث يتيسر على المجلس وعلى منظومة الأمم المتحدة وأعضائها بوجه أعم وعلى المجتمع الدولي ككل الاستفادة منها على نحو أسرع. وبحيث يمكن الاستفادة، إذا اقتضى الأمر، من الدروس والخبرات السابقة والبناء عليها.